ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

سياسات التلقيح ..
متطلبات الثقة

- رسالة مصر وسد النهضة.. منافع أو أضرار مشتركة
- تقييم أداء إدارة "جو بايدن" خلال المائة يوم الأولى
- سمات وتأثيرات "حروب الظل" في الشرق الأوسط
- فرص وتحديات الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا

JUN 2021
العدد (25)

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

سياسات التلقيح..
متطلبات الثقة

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- الاستثناء الإثيوبي!

قضايا دولية 10

- تقييم أداء إدارة "جو بايدن" خلال المائة يوم الأولى
- "المتحور الهندي".. عواقب وخيمة للتراخي أمام كورونا

قضايا الأمن والدفاع 20

- محفزات جديدة لتصاعد الإرهاب في تشاد وأفغانستان
- سمات وتأثيرات "حروب الظل" في الشرق الأوسط

قضايا السياسات العامة 32

- أسباب انخفاض إقبال المصريين على لقاح كورونا
- الأثر الاقتصادي لعدم الاستجابة لسياسة التلقيح
- دور العمل الخيري في دعم التنمية في مصر

قضايا نوعية 42

- رسالة مصر وسد النهضة.. منافع أو أضرار مشتركة
- فرص وتحديات الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا

كيف يفكر العالم؟ 54

- البصمة الكربونية.. هل ينجح التعاون لمعالجة تغير المناخ؟

بيانات وإحصائيات 62

- مصر على مؤشر القوة العسكرية 2021

الافتتاحية

الاستثناء الإثيوبي!

* د.عبد المنعم سعيد

على عكس العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين الذي كان ممتلئًا بالكثير من الفوضى والعنف والحروب الأهلية والتدخلات من قوى إقليمية ودولية في الشرق الأوسط؛ فإن العامين الأولين من العقد الثالث يشيران إلى توجهات عديدة للتهدئة والمصالحة والسلام لا يمكن تجاهلها. وبرغم وجود هذا التيار، فإن هناك تيارًا آخر معاكسًا ورافضًا للتغيرات السابقة يقع في مقدمتها السلوك الإثيوبي المناهض لتسويات عديدة، بعضها داخلي له علاقة بالإدارة السياسية والأمنية للعلاقات داخل إثيوبيا بين أديس أبابا والأقاليم الإثيوبية عامة وإقليم "التيجراي" خاصة، أما البعض الآخر فينصرف إلى السلوك الإثيوبي الخارجي تجاه إقليم شرق إفريقيا عامة، وتجاه دولتي مصر والسودان بشكل خاص، سواء ما تعلق منها بالمياه أو الحدود.

الاتجاه العام في المنطقة ظاهر بشدة في التقارير الإيجابية الواردة عن المفاوضات الأمريكية الإيرانية تحت عباءة مباحثات فيينا النمساوية ومجموعة 5+1 الدولية، والتي تقوم على العودة مرة أخرى إلى الاتفاق النووي الموقّع بين طهران وواشنطن عام 2015، مع مراعاة التغييرات التي جرت خلال السنوات الست الماضية. الآلية كما تبدو من أنباء تقوم على الرفع التدريجي للعقوبات الأمريكية على إيران، ونتائجها إزاء الأطراف الثالثة، مقابل عودة إيران مرة أخرى إلى حالتها التي كانت عليها فيما يتعلق بالمستوى النووي الذي كانت عليه قبل الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية.

الموضوعات الأخرى المثارة المتعلقة بالتطورات الصاروخية الإيرانية، أو التدخلات الإيرانية في دول الإقليم (العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن)، سوف يتم علاجها في أطر أخرى. هذه الأطر ظهرت بالفعل في الدور الذي بدأت العراق تلعبه كجسر فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-السعودية بصورة عامة، وعمان فيما يتعلق بالأزمة اليمنية بصورة خاصة. إذ عكست التصريحات الودودة التي أدلى بها ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" تجاه إيران، والاستقبال الودود لها من قبل طهران؛ استعدادًا لعلاقات أفضل بين الطرفين، خاصة وأن المملكة فتحت طريقًا خاصًّا إلى سوريا عبر محادثات مباشرة جرت من خلال الزيارة التي قام بها اللواء "خالد بن حميدان"، رئيس المخابرات السعودية، إلى دمشق للتداول في الأمور بين البلدين مع المسئولين في المخابرات السورية.

تهدئة مصرية-تركية

مظاهر التهدئة الأخرى التي جرت في المنطقة برزت في التطورات المتسارعة للعلاقات المصرية-التركية، والتي تزامنت في كثير من مراحل تطوراتها خلال ما يقرب من عام مع الأزمة الليبية، والتطورات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. حدث التحسن في العلاقات مع سلسلة من التصريحات التركية الطيبة إزاء مصر التي أوضحت أن القضية بين البلدين تحتاج إلى أفعال أكثر من الكلمات. وهو ما حدث بالفعل إلى حدود مقبولة من مصر فيما يخص الموقف التركي من جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، ومن الأزمة الليبية في عمومها.

النتيجة أنه وقت كتابة هذه الافتتاحية كان وفد تركي دبلوماسي رفيع المستوى يزور القاهرة، مع أنباء عن قيام وفد دبلوماسي مصري مقابل بزيارة تركيا في القريب. هذا التقارب رغم أنه يعكس تحولًا نحو التهدئة بين الطرفين وفي عموم الإقليم؛ إلا أنه لا يُخفي استمرار وجود قضايا خلافية كبيرة، مثل: بقاء عناصر مدانة قضائيًا من الإخوان المسلمين المصريين في تركيا، واستمرار وجود المرتزقة الإرهابيين الذين نقلتهم تركيا في السابق إلى ليبيا رغم القرارات الدولية الداعية إلى عودتهم إلى بلادهم الأصلية. لكن هذه الخلافات سوف تكون موضوعًا للتفاوض والتسوية أمام الآليات التي يحددها الطرفان للتعامل معها.

العثرة الإثيوبية

أمام هذا المناخ العام نحو التهدئة في المنطقة والذي امتد للتعاملات العربية مع قطر، ومع إسرائيل، وتطورات أخرى في الإقليم؛ إلا أن إثيوبيا ربما كانت الدولة الوحيدة التي تقف حجر عثرة أمام التهدئة والتسوية لأزمة السد الإثيوبي. ولم يكن ذلك لندرة في المحاولات، سواء للتهدئة أو للوساطة بين إثيوبيا في جانب والسودان ومصر في جانب آخر. فرغم حرص أطراف كثيرة على عدم الإدلاء بتصريحات تفصيلية؛ فإن محاولات لذلك جرت خلال الأسابيع الماضية، سواء كان ذلك من قبل دول إفريقية (جنوب إفريقيا، والكونغو الديمقراطية، وإرتيريا) أو عربية (دولة الإمارات العربية المتحدة) أو دولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا)، ورغم ذلك فإن إثيوبيا استمرت ليس فقط في رفض السعي الجاد للتوصل إلى حل، وإنما أكثر من ذلك التأكيد على عزمها القيام بالملء الثاني لخزان السد في شهري يوليو وأغسطس القادمين دون توافق أو اتفاق مع دولتي المصب (السودان ومصر).

التعنت الإثيوبي امتد من قضية المياه إلى قضية الحدود مع السودان التي شكلتها اتفاقية عام 1902، والتي وفقًا لها يوجد السد على أراضٍ سودانية-مصرية سابقة، ومع ذلك تنكرها إثيوبيا في حالة من الازدواجية الواضحة في المعايير. هذا "الاستثناء الإثيوبي" يخلق واقعًا ملتهبًا في إقليم وادي النيل، والأقاليم الملاصقة في القرن الإفريقي والشرق الأوسط، وداعيًا إلى سباق للتسلح نظرًا لعلاقته بقضايا مصيرية للأمن القومي لمصر والسودان، في لحظة كان ممكنًا فيها أن تكون قضايا التنمية والتعاون الإقليمي على رأس جدول أعمال الدول المعنية.

العقدة الكبيرة في هذا الاستثناء هي أن النخبة الحاكمة الإثيوبية لا تريد الاعتراف بالحقيقة الأزلية الخاصة بالأنهار الدولية التي خلقت حقائق تاريخية لا يمكن تجاوزها، ليس فقط في إقليم نهر النيل، وإنما في كافة أحواض الأنهار العالمية مثل الميكونج في آسيا، والراين والدانوب في أوروبا، والأمازون في أمريكا الجنوبية، وحتى النيل الأبيض في إفريقيا.

الغريب أن ذلك يحدث من قبل إثيوبيا في الوقت الذي لا توجد لديها أزمة مائية من أي نوع في ظل حصولها سنويًا على ما يقترب من تريليون متر مكعب من المياه سنويًا تغطي إثيوبيا كلها، وتنحدر بعد ذلك عبر تسعة أنهار إلى دول مجاورة. تفسير هذا الموقف الإثيوبي له **وجهان: أولها** أن إثيوبيا من زاوية الجغرافيا السياسية وطموحاتها تريد أن تجعل من المياه وسائل ليس للتعاون المشترك مع الدول الأخرى؛ وإنما للضغط عليها ابتغاء النفوذ والتأثير والمكانة وحتى التمويل بالبيع. ولذلك كان الإصرار الدائم في المفاوضات على أن قضية المياه، على عكس الحال في كل أحواض الأنهار الأخرى، هي قضية "سيادية". **وثانيها** أن النخبة الإثيوبية ترى في قضية المياه، وما تثيره من خلافات مع الدول المجاورة (مصر، والسودان، وكينيا)، هي السبيل لخلق وتكوين أمة إثيوبية متحدة في العداء للآخرين؛ وهو ما يفسر الإصرار المستمر من قبل القيادات الإثيوبية على الإشارة للعناصر الخارجية في النزاعات الداخلية الإثيوبية الواقعة بين المركز في أديس أبابا، والأقاليم الملتهبة في "التيجراي"، و"الأمهرة" وحتى "الأرومو". كلا الوجهين يخلقان حالة سياسية متوترة في التعامل مع المفاوضات من ناحية، والعجز الكامل عن رؤية العائد الاقتصادي والسياسي الممكن من التعامل مع حوض النيل والأحواض المائية الأخرى من زاوية التعاون والسعي المشترك في اتجاه التنمية الاقتصادية، والازدهار السياسي المترتب على مشروعات إقليمية طموحة، من جهة أخرى.

"الاستثناء الإثيوبي" ربما سوف يكون المحك الذي تتوقف عنده أو تندفع بعده الحالة الإقليمية العامة نحو التخلص من آثار العقد الثاني من القرن الحالي، والذي استغلته إثيوبيا في تجاوز القواعد الدولية، في السعي نحو التهدئة والتصالح والسلام والبحث عن التعاون المشترك. وبالنسبة لمصر فربما آن الأوان من خلال الوسائط الدولية، أو من خلال وسائط أخرى، أن تعرف أن مصر لم تعد كما كانت قبل عشر سنوات مضت. والمؤكد أنها ليست جزءًا من المعضلة الإثيوبية في التخلف والتفكك، وإنما هي جزء من الحل نحو التنمية والوحدة.

قضايا دولية

1 تقييم أداء إدارة «بايدن» خلال المائة يوم الأولى

طرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أولويات ووعودًا أثناء حملته الانتخابية، ومنذ دخوله إلى البيت الأبيض في يناير 2021، بدت مختلفة عن سابقه "دونالد ترامب"، سواء على صعيد القضايا الداخلية أو الخارجية. فما الذي تحقق منها في المائة يوم الأولى؟ لا سيما وأن هذا التقييم يعد معيارًا عرفيًا للحكم على الرؤساء الجدد منذ الرئيس الأسبق "فرانكلين روزفلت" عام 1933.

2 «المتحور الهندي».. عواقب وخيمة للتراخي أمام كورونا

تواجه الهند وقتًا عصيبًا في خضم الانتشار الواسع للإصابات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، إلى حد الحديث عن ظهور سلالة جديدة من الفيروس في مارس 2021، أُطلق عليها "المتحور الهندي" تحت اسم "B.1.617" على غرار السلالتين البريطانية والبرازيلية. واعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الهند تواجه أزمة صحية كبيرة أسوأ من أزمة الطاعون، وأنه يجب تقديم المساعدات لها. فلماذا تفشى الفيروس بهذا الشكل المأساوي؟ وما حدود تأثيره على الهند؟.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

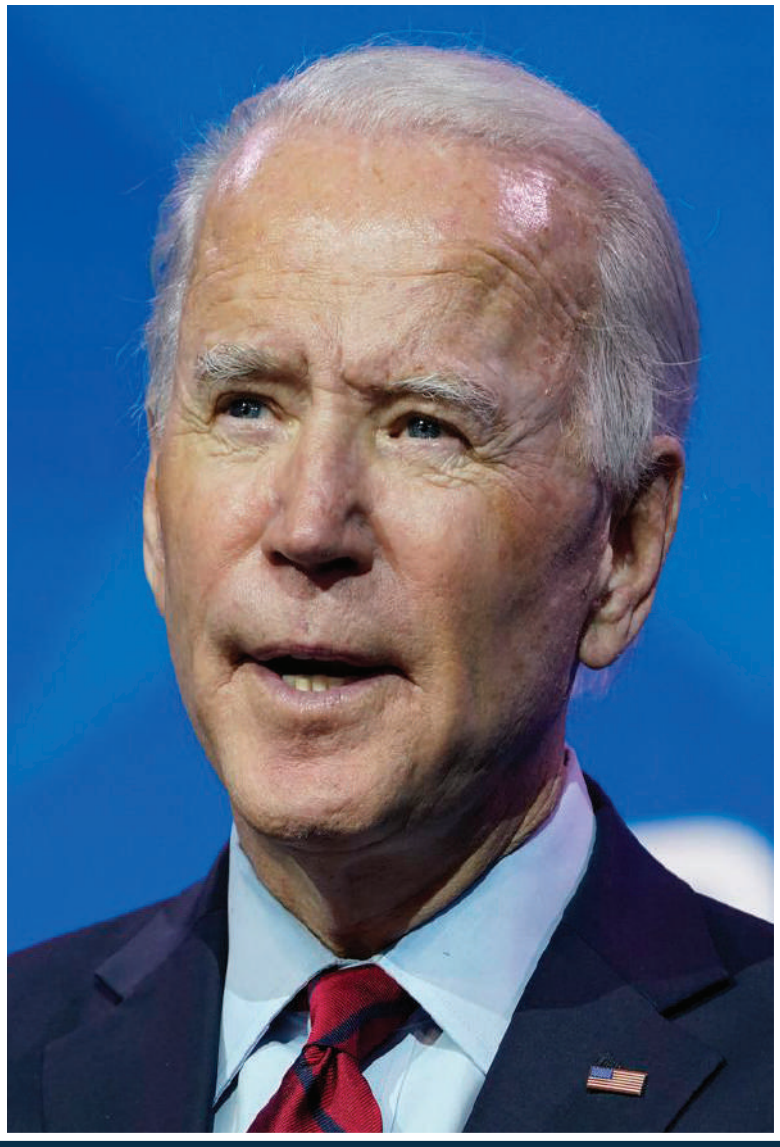

تقييم أداء إدارة «بايدن» خلال المائة يوم الأولى

* بلال منظور * مها علام
باحثان ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

طرح الرئيس الأمريكي "جو بايدن" أولويات ووعودًا أثناء حملته الانتخابية، ومنذ دخوله إلى البيت الأبيض في يناير 2021، بدت مختلفة عن سابقه "دونالد ترامب"، سواء على صعيد القضايا الداخلية أو الخارجية. فما الذي تحقق منها في المائة يوم الأولى؟ لا سيما وأن هذا التقييم يعد معيارًا عرفيًا للحكم على الرؤساء الجدد منذ الرئيس الأسبق "فرانكلين روزفلت" عام 1933.

قضايا داخلية

- **جائحة كورونا:** أعلن "بايدن" أنه تم إعطاء 200 مليون جرعة من لقاحات (كوفيد- 19)، إذ تم تطعيم ٪27 من السكان بشكل كامل، أي قرابة 95 مليون شخص، بعدما كانت النسبة لا تتجاوز 8% فقط من السكان حتى فبراير 2021. وبذلك وفّى "بايدن" بوعده في إعطاء 100 مليون جرعة في اليوم الـ58 من توليه الحكم. كما تم تشكيل فرقة العمل الخاصة بكورونا، وإنشاء لجنة اختبارات الجائحة، فضلًا عن تمرير حزمة تشريعية من الكونجرس بقيمة 1.9 تريليون دولار للإغاثة من كورونا في مارس 2021، ضمت أموالًا للمدفوعات المباشرة، وإعانات بطالة ومساعدة مالية للإيجارات، لكنها لم تتضمن زيادة الحد الأدنى للأجور إلى 15 دولارًا في الساعة، ولم يتضمن كذلك مبلغ 10 آلاف دولار للشخص الواحد للإعفاء من قروض الطلاب.

- **الإنعاش الاقتصادي:** لم يتمكن "بايدن" من إلغاء قرار "ترامب" بشأن التخفيض الضريبي على الشركات حتى الآن، لكنه يريد فرض زيادات ضريبية على الشركات لدفع تكاليف خطته للبنية التحتية التي تبلغ حوالي 2 تريليون دولار، والتي تُمثل خطط الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء للبرنامج الاقتصادي لـ"بايدن" في فترة المائة يوم الأولى. فقد اقترح رفع معدل الضريبة على الشركات إلى ٪28 من معدل ٪21 الذي حدده "ترامب" لإصلاح قانون الضرائب لعام 2017؛ بحيث سيتم دفع تكاليف خطة العائلة الأمريكية القادمة من خلال زيادة الضرائب على الأثرياء.

- **البيئة والمناخ:** قام "بايدن" بإلغاء خط أنابيب النفط Keystone XL، وحماية محمية القطب الشمالي الوطنية للحياة البرية، والانضمام مجددًا إلى اتفاقية باريس للمناخ، وتبني تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال للحد من مركبات الكربون الهيدروفلورية الضارة. كما عقد "بايدن" قمة مناخ دولية افتراضية في الثاني والعشرين من إبريل 2021، وحث الدول على اتباع نهج الولايات المتحدة في الحد من مساهماتها في ظاهرة الاحتباس الحراري. كما أصدرت الإدارة الأمريكية خطة صارمة لخفض الانبعاثات خلال العقد المقبل، وحال تمت الموافقة على اقتراح البنية التحتية الخاص بها، فسيوفر ذلك تعزيزات غير مسبوقة لجهود الطاقة النظيفة. كما حظر عقود إيجار النفط والغاز الجديدة على الأراضي الفيدرالية والمياه البحرية.

- **السياسات الاجتماعية:** في الأسبوع الأول من دخوله البيت الأبيض، وقع "بايدن" أمرًا يحظر طرد أي فرد من أفراد الجيش بسبب هويته الجنسية، وذلك عبر إلغاء قرار "ترامب" بحظر المتحولين جنسيًا من الالتحاق بالجيش. وفي الوقت الحالي، يدفع "بايدن" وفريقه بتمرير قانون المساواة عبر مجلس الشيوخ، والذي يعدل قانون الحقوق المدنية لعام 1964 ليشمل حماية التوجه الجنسي والهوية الجنسية، إلى جانب العرق والدين والجنس والأصل القومي. كما ستمتد الحماية لتشمل التوظيف والإسكان والتعليم وطلبات القروض من بين مجالات أخرى والتي يعاني منها ذوو الهويات الجنسية المختلفة من التمييز. وفيما يتعلق بمكافحة العنصرية، فقد وقع "بايدن" أربعة أوامر تنفيذية؛ يجبر أحدها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية على اتخاذ التدابير اللازمة "لإصلاح السياسات الفيدرالية التمييزية العنصرية التي ساهمت في عدم المساواة في الثروة على مدى أجيال". كما يلغي مرسوم آخر تعاقدات وزارة العدل مع السجون الخاصة، إذ إن الولايات المتحدة هي الدولة صاحبة أكبر عدد من السجناء في العالم، وأغلبهم من السود واللاتينيين، فيما يسعى الأمران المتبقيان إلى مكافحة كراهية الأجانب تجاه الأمريكيين الآسيويين وزيادة استقلالية القبائل الأمريكية الأصلية.

- **سياسات الهجرة:** قدم "بايدن" تشريعًا من شأنه أن يمنح مسارًا للحصول على الجنسية للمهاجرين غير الشرعيين والأطفال في الولايات. هذا فضلًا عن إنهاء قيود السفر المفروضة على الأشخاص القادمين من عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ووقف التمويل وبناء الجدار الحدودي، بجانب إلغاء قرار "ترامب" باستثناء المهاجرين من استخدام المنافع العامة. كما تعمل إدارة "بايدن" على جمع شمل العائلات التي انفصلت في ظل إدارة "ترامب". لكن من الناحية العملية، تواصل العائلات فصل نفسها على الجانب المكسيكي من الحدود، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد القاصرين عبر الحدود الأمريكية المكسيكية. على الجانب الآخر، لم يكتمل إصلاح نظام اللجوء في الولايات المتحدة، الذي وجه فيه "بايدن" إدارته إلى صياغة استراتيجية للهجرة بما في ذلك اللاجئون وطالبو اللجوء، وعمل نظام لجوء "إنساني" جديد.

قضايا خارجية

- **إنهاء الوجود العسكري الخارجي:** إذ أعلن "بايدن" أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان سيبدأ بحلول 1 مايو، وينتهي في موعد لا يتجاوز 11 سبتمبر، ولكن يتضح أن الفضل الأكبر في هذا المضمار يعود لـ"ترامب" كونه الذي وقع الاتفاق مع طالبان، وحدد هذا الموعد للانسحاب. لكن دور "بايدن" ينحصر في كونه أكد فكرة الانسحاب وجعلها غير مشروطة، بجانب تأجيل الانسحاب إلى سبتمبر القادم. كما أعلن "بايدن" إنهاء الدعم الأمريكي المقدم للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن منذ خمس سنوات؛ لكن يبدو أن قرار وقف الدعم جاء كاستجابة للضغوط، أي إنه لم يتم وفق خطة أو رؤية عملية لتسوية القضية.

- **أولوية حقوق الإنسان:** إذ منحت إدارة "بايدن" أولوية لحقوق الإنسان في سياساتها الخارجية. فقد أثار "بايدن" مخاوف مباشرة مع الرئيس الصيني "تشي جين بينج" بشأن هونج كونج، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الإيجور، وإجراءاتها تجاه تايوان، كما أثار مرارًا مخاوف بشأن سجن ومعاملة زعيم المعارضة الروسية "أليكسي نافالني"؛ لكنه مع ذلك رفض معاقبة ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" في قضية مقتل الصحفي "جمال خاشقجي".

- **ترميم العلاقات عبر الأطلسي:** بدت بعض مؤشرات الارتياح في أوروبا من موقف "بايدن"، وحرصه على التنسيق المشترك في القضايا المختلفة، كالمناخ والصين وروسيا وغيرها. إذ أشاد الحلفاء مثل رئيس الوزراء الكندي "جاستن ترودو" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، بجهود "بايدن" في استعادة القيادة الأمريكية في قضايا المناخ. كما أشارت إدارة "بايدن" إلى قيامه بأول رحلة خارجية في منتصف يونيو المقبل إلى المملكة المتحدة وبلجيكا لحضور قمتي مجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي ولقاء قادة الاتحاد الأوروبي.

- **سياسة العقوبات الأمريكية:** بينما مثل تقارب "ترامب" مع من وُصفوا بالسلطويين نقطة انتقاد عملت إدارة "بايدن" على تحجيمها، فقد قام "بايدن" بجولتين من العقوبات ضد الروس، كما قررت إدارته البحث في أرضية مشتركة للعمل بين واشنطن وموسكو. كما تفيد بعض الأنباء بأن إدارة "بايدن"

سعت لإعادة التواصل مع كوريا الشمالية، لكنها رفضت. وعليه، يتضح أن إدارة "بايدن" تسلك مسلكًا مشابهًا لإدارة "ترامب"، الذي كان يعمل على التواصل تارة والعقوبات تارة أخرى، ولم تُحدث اختراقًا جديدًا.

- **الملف النووي الإيراني:** برغم أن هذا الملف يحظى بأهمية لدى إدارة "بايدن"، إلا أنه لا يزال يشهد تعاطيًا مرتبكًا. إذ تجري حاليًا محادثات غير مباشرة بين الموقعين الآخرين على اتفاق عام 2015، دون الحديث عن إحراز أي خطوات توافقية عملية. ومن جانب طهران، فإنها تؤكد على أولوية رفع العقوبات، واتجهت مؤخرًا إلى رفع درجات تخصيب اليورانيوم إلى أعلى درجة نقاء له على الإطلاق.

- **القضية الفلسطينية:** إذ شهدت بعض الخطوات الإيجابية من دون الدفع في عملية التسوية السلمية، حيث حرص "بايدن" على استعادة العلاقات بين واشنطن والسلطة الفلسطينية، مُلغيًا قرار إدارة "ترامب" مقاطعة السلطة الفلسطينية سياسيًا عبر استعادة العلاقات الدبلوماسية، واقتصاديًا من خلال إعادة المساعدات إلى وكالة الأونروا، بجانب تجديد دعمه لحل الدولتين بدون اتخاذ أي خطوات عملية لتحريك المياه الراكدة بعملية السلام.

- **إبادة الأرمن وتركيا:** إذ نفذ "بايدن" الوعد الذي قطعه أثناء حملته الانتخابية بالاعتراف بعمليات القتل والترحيل الجماعي من قبل قوات الإمبراطورية العثمانية لمئات الآلاف من الأرمن؛ وهو أمر تجنب الرؤساء السابقون فعله بدافع القلق من غضب الحليف التركي.

ملاحظات أساسية

- تفيد استطلاعات الرأي بوجود حالة من الرضا العام عن أداء الرئيس "بايدن" في المائة يوم الأولى، والتي اقتربت من نسب كل من "أوباما" و"بوش الأب". إذ تفادت إدارة "بايدن" الوقوع في التخبطات أو العثرات أو الأخطاء التي قام بها رؤساء سابقون خلال هذه الفترة، مثل إحداث اضطراب في الكونجرس.

- يتضح وجود تركيز كبير لدى إدارة "بايدن" على قضايا الداخل، إذ تتمثل أولويات إدارته في مواجهة الجائحة وتداعياتها السلبية، والتغير المناخي، والهجرة، والعنصرية، كما استند "بايدن" في معظم قراراته إلى الأوامر التنفيذية، التي وصلت في المائة يوم الأولى إلى 41 أمرًا تنفيذيًا، كما أنه ألغى 62 أمرًا تنفيذيًا لإدارة "ترامب"، وهي النسبة غير المسبوقة في تاريخ إلغاء القرارات السابقة.

- حازت قضايا السياسة الخارجية اهتمامًا أقل لدى إدارة "بايدن" انطلاقًا من أهمية التعاطي السريع والفعال مع القضايا الداخلية، إذ لم تضع بعد تلك الإدارة رؤية شاملة تجاه السياسة الخارجية، حيث تظهر في شكل استجابات متقطعة تجاه الملفات المختلفة. وإن كانت العلاقات الأمريكية عبر الأطلسي قد حظيت باهتمام إدارة "بايدن"، لذا تم تحقيق تقدم ملموس على صعيد هذا الملف.

- حظيت مسألة التهديدات التي يمثلها الخصوم، كالصين وروسيا وكوريا الشمالية، بقدر كبير من الاهتمام دون أن ينعكس ذلك في سياسة عملية تحفظ لواشنطن مكانتها العالمية. وأخيرًا، حظي الشرق الأوسط بمكانة متراجعة، وإن ظل أن الملف الإيراني على رأس أولويات الإدارة في المنطقة.

«المتحور الهندي»..

عواقب وخيمة للتراخي أمام كورونا

*فردوس عبدالباقي
باحث بوحدة الدراسات الأسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تواجه الهند وقتًا عصيبًا في خضم الانتشار الواسع للإصابات بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إلى حد الحديث عن ظهور سلالة جديدة من الفيروس في مارس 2021، أُطلق عليها "المتحور الهندي" تحت اسم "B.1.617" على غرار السلالتين البريطانية والبرازيلية. واعتبرت منظمة الصحة العالمية أن الهند تواجه أزمة صحية كبيرة أسوأ من أزمة الطاعون، وأنه يجب تقديم المساعدات لها. فلماذا تفشى الفيروس بهذا الشكل المأساوي؟ وما حدود تأثيره على الهند؟.

عوامل التفشي

- احتلت الهند المركز الثالث عالميًا من حيث تسجيل أعلى معدل للإصابات في العالم، وذلك بعد ستة أشهر من ظهور أول حالة إصابة، وذهبت التوقعات في خريف عام 2020 إلى أنها ستكون نقطة ساخنة لتفشي الفيروس على مستوى العالم. ومع ذلك، لم تفرض الحكومة إغلاقًا جديدًا رغم الأزمة، خوفًا من التأثير السلبي على الاقتصاد، كما شهدت إجراءات الحكومة الهندية تراخيًا في عمليات الفحص بعد أن كان التركيز على الكشف عن الإصابات وتتبع صلات المصابين في وقت مبكر.

- أسهم موسم الانتخابات والدعاية السياسية في تفشي فيروس كورونا، إذ عمد السياسيون للحديث عن انتصار الدولة في معركتها مع الوباء، فقد أعلن الحزب الحاكم "بهاراتيا جاناتا" بشكل سابق لأوانه في فبراير 2021 عن ذلك الانتصار، مما سمح باستئناف التجمعات الكبيرة بشكل سريع، بما فيها الانتخابات الخاصة بالولايات التي ظهر فيها رئيس الوزراء "ناريندرا مودي" في تجمعات انتخابية حاشدة ببعض الولايات دون مبالاة. لكن تم التراجع عن هذا الأمر، إذ حظرت لجنة الانتخابات الهندية في 22 أبريل التجمعات السياسية في ولاية ماهاراشترا، مركز الانتشار الجديد للوباء وثالث أكبر الولايات الهندية.

- ساهم "مهرجان كومبه ميلا" أو موسم الحج عند الهندوس (حوالي 25 مليون حاج دون إجراءات احترازية) في زيادة أعداد الإصابات التي زادت عن ربع مليون إصابة يومية بسبب عدم إلغاء الاحتفالات والطقوس، وتم اعتبار أن هناك سلالة جديدة من الفيروس لها سرعة أكبر من حيث الانتشار ومدة البقاء على الأسطح.

- عدم وجود نظام فعّال لتسجيل الوفيات الخاصة بالفيروس في أنحاء كثيرة من البلاد، وهو ما ترك أثره في عدم الاستهداف الجغرافي لتوجيه تدابير الإغاثة الحكومية واستجابات نظام الرعاية الصحية، كما أن تزايد الطلب على إجراء اختبارات الفيروس أدى إلى تأخر النتائج لعدة أيام، بالإضافة لانخفاض معدلات الاختبار خارج المدن الكبرى. كما تشير السجلات إلى وجود تباين كبير بين التقارير الحكومية وبين تقارير المحارق التي تشهد حرق جثث الهندوس، وهذا يعني وجود تعتيم على الأرقام الحقيقية للإصابات والوفيات.

- تأكيد بعض الخبراء والسياسيين في الهند أن البلاد حققت مناعة القطيع، حيث أشارت بعض الدراسات هناك إلى أن نسبة 50% من سكان بعض المدن الكبرى أُصيبوا بالفعل، ما يعني أنه من المفترض توقف انتشار المرض، لكن اعتمدت هذه الدراسات على عينات من فئات محددة، خاصةً سكان المدن، إذ تم استبعاد فئات أخرى من الفقراء خاصةً في القرى.

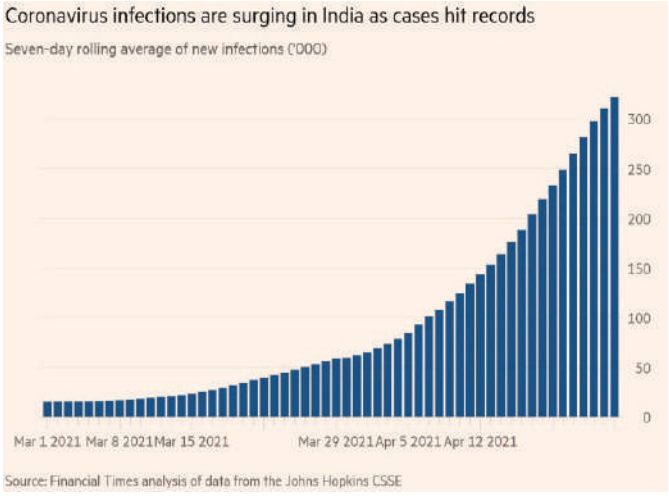

- انهيار المنظومة الصحية إلى حدّ التوجه لإخراج أصحاب الأمراض الأخرى من المستشفيات لاستقبال مرضى كورونا. بجانب نفاد الأكسجين رغم أن الهند من أكثر الدول إنتاجًا للأكسجين بل تصدّره للخارج. كما أدت أزمة نقص الأكسجين إلى استغاثة المستشفيات بالمحاكم لإنقاذ المصابين، فقد وصفت المحكمة العليا أزمة الصحة العامة بأنها حالة طوارئ وطنية، ووجهت الحكومة لإعداد خطة وطنية. وحثّت وزارةُ الصحة المستشفيات على تطبيق نظام الحصص في الحصول على الأكسجين.

- رغم قيام الحكومة في أكتوبر عام 2020 ببناء مصانع لإنتاج الأكسجين الطبي، لم يتضح ما إذا كانت بدأت العمل أم لا، لأن وزارة الصحة كانت تقول إنها لا تزال تخضع للمراجعة الدقيقة لاستكمالها، كما أنه تمت العودة لتزويد المصانع بالأكسجين الصناعي بعد العمل على تحويل أنظمة تصنيع الأكسجين الصناعي إلى الاستخدامات الطبية.

- على الرغم من دخول الهند على قائمة مصنّعي اللقاحات، حيث تنتج 60% من جميع اللقاحات ضد شتى الأوبئة، فضلًا عن أنها تحتضن "معهد المصل" الذي يعد أكبر مصنع للقاحات حول العالم؛ لكن لم يتم توفير اللقاحات في الداخل سوى لبعض الملايين ضمن 1.3 مليار نسمة.

تأثيرات الأزمة

- قد يؤثر انتشار كورونا بشكل مأساوي في الهند على وضعها الاستراتيجي ومكانتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوراسيا، فضلًا عن تراجع الاقتصاد الهندي، حيث تذهب التوقعات إلى أنه مع زيادة الإصابات في الهند سينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.5٪ في الربع الحالي.

- ما يحدث في الهند هو تحذير لباقي دول العالم من الإعلان عن الانتصار على الفيروس عند تباطؤ حالات الإصابة، لأنه بدون التطعيمات الجماعية، يمكن أن يعود الفيروس سريعًا مرة أخرى حتى لو بدا أنه يتلاشى. والمشكلة أنه من غير الواضح ما إذا كانت اللقاحات الحالية لفيروس كورونا ستنجح في مكافحة السلالة الهندية، لكن من المتوقع –وفقًا لبعض الخبراء- أن تكون لها فاعلية قليلة في المواجهة.

- رغم أن الإجراءات المفروض اتخاذها من الحكومة الهندية واضحة، مثل فرض الإغلاق الشامل، لكنّ هناك تحديًا يتمثل في انتشار معدلات الفقر، كما أنه سيصعب على رئيس الوزراء اتخاذ إجراءات قد تشير ضمنًا إلى أن أخطاء حكومته أدت إلى تفشي المرض، بما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إسقاط الحكومة من السلطة.

- اعتمدت الولايات المتحدة على تقديم الدعم الخطابي للهند في أزمتها، وهو ما ظهر في تصريح وزير الخارجية "أنتوني بلينكن": "قلوبنا مع الشعب الهندي في خضم تفشي فيروس كورونا المستجد". وتم اعتبار هذا الخطاب على أنه "دموع تماسيح" على وسائل التواصل الاجتماعي الهندية، وأن الولايات المتحدة ليست صديقة في وقت الحاجة، ولم يتم تنفيذ ما أقرته قمة اجتماع الحوار الأمني الرباعي في مارس 2021 بالتعاون لمساعدة الهند في تصنيع لقاحات آمنة وفعالة في محاولة لدعم الهند لمنافسة الصين في مجال دبلوماسية اللقاحات.

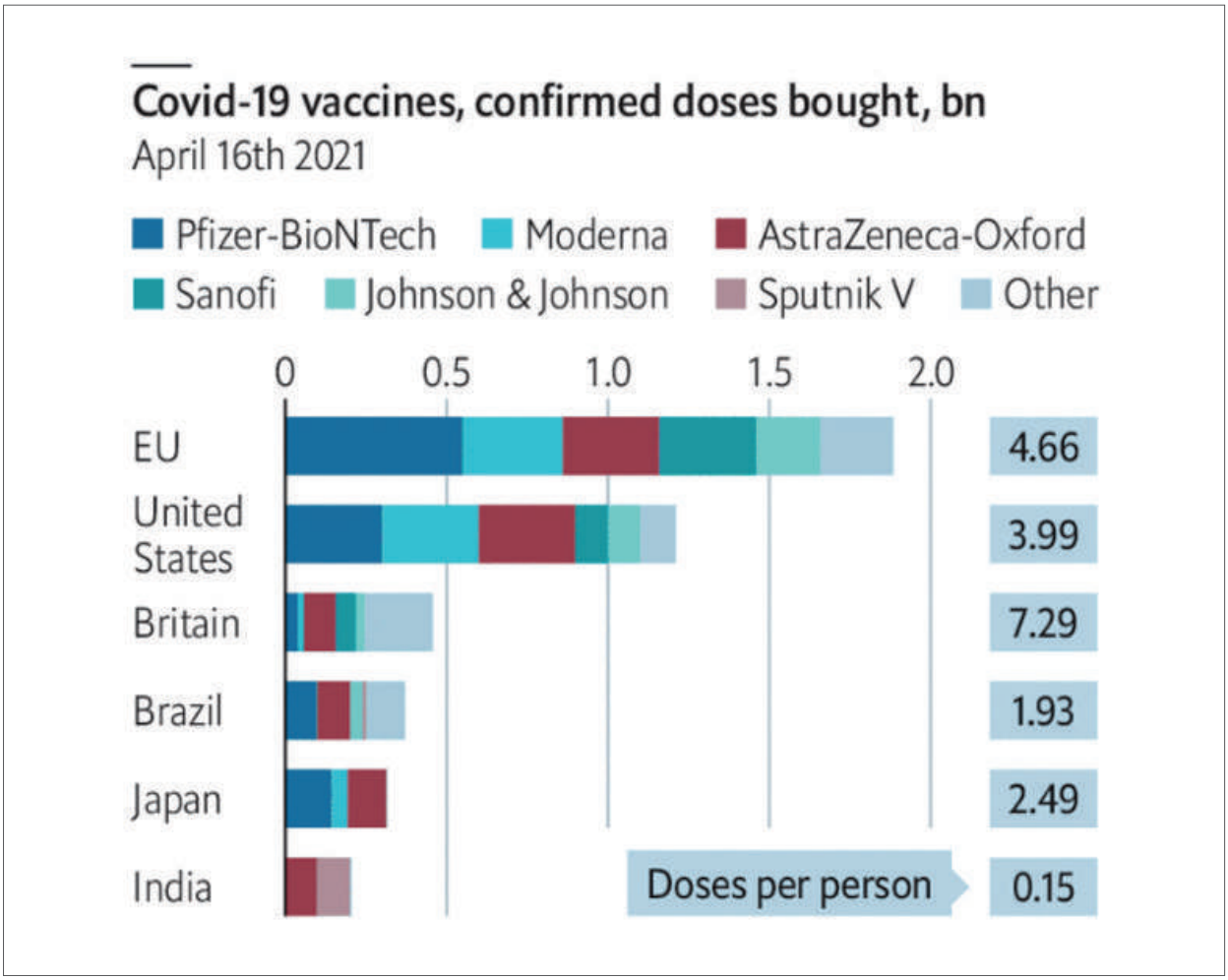

- إلا أن البيت الأبيض أصدر مؤخرًا بيانًا يشير فيه إلى أنه سيتم البدء في إرسال المزيد من الإمدادات إلى الهند، بما فيها أجهزة التنفس ومعدات الوقاية الشخصية. فقد عبّر الرئيس الأمريكي "جو بايدن" على تويتر: "مثلما أرسلت الهند المساعدة إلى الولايات المتحدة في الوقت الذي كانت فيه مستشفياتنا متوترة في وقت مبكر من الوباء، فإننا مصممون على مساعدة الهند في وقت الحاجة".

- قد يؤثر بطء الاستجابة الأمريكية للأزمة في ألا تعتمد الحكومة الهندية في المستقبل على الولايات المتحدة، إذ كشف تأخر الرد الأمريكي عن بعض المخاوف الهندية المعارضة بشأن الولايات المتحدة، مثل أنها ليست شريكًا موثوقًا به يمكن الاعتماد عليه، بما يعزز حجة بعض الخبراء بأن الحكم الذاتي هو الطريق للاستمرار، وليس العمل على مزيد من المواءمات.

- قد تتسبب الأزمة التي تواجهها الهند في كارثة ليس لها فقط، بل للعالم. يظهر ذلك في الاضطرابات التي ستشهدها إمدادات اللقاحات، خاصةً أن الهند كانت تأمل في أن تصبح صيدلية العالم، لكن تم تقييد الصادرات، وهذا سيعود بالضرر على الدول الإفريقية واللاتينية التي كانت تعتمد على الهند.

قضايا الأمن والدفاع

1 محفزات جديدة لتصاعد الإرهاب في تشاد وأفغانستان

دفعت هزائم التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط إلى البحث عن ساحات بديلة لضمان استمرارية نشاطها. لذا، كان الانتقال الاستراتيجي إلى منطقتي آسيا وغرب إفريقيا لما يتوافر في تلك المناطق من عوامل محفزة للإرهاب والتطرف. في هذا الإطار، قد يمثل مقتل الرئيس التشادي "إدريس ديبي" الذي يمثل لاعبًا إقليميًا في أمن الساحل الإفريقي، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، محفزين جديدين لتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية.

2 سمات وتأثيرات «حروب الظل» في الشرق الأوسط

لم تعلن إيران مسئوليتها المباشرة عن حادث إطلاق صاروخ من الأراضي السورية باتجاه إسرائيل، الذي سقط في منطقة النقب جنوبًا بالقرب من مفاعل ديمونة في شهر إبريل 2021. واكتفى مسئولون من البرلمان الإيراني بالإشارة إلى أن الصاروخ هو إيراني الصنع من طراز قديم يطلق عليه فاتح100-. يأتي الحادث ضمن سلسلة مواجهات مستترة بين إيران وإسرائيل اتسمت باتجاهات جغرافية متسعة، ووتيرة زمنية متسارعة، وأدوات ووسائل متعددة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

محفزات جديدة لتصاعد الإرهاب في تشاد وأفغانستان

*تقى النجار
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

دفعت هزائم التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط إلى البحث عن ساحات بديلة لضمان استمرارية نشاطها. لذا، كان الانتقال الاستراتيجي إلى منطقتي آسيا وغرب إفريقيا لما يتوافر في تلك المناطق من عوامل محفزة للإرهاب والتطرف. في هذا الإطار، قد يمثل مقتل الرئيس التشادي "إدريس ديبي" الذي يمثل لاعبًا إقليميًا في أمن الساحل الإفريقي، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، محفزين جديدين لتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية.

تشاد ما بعد "ديبي"

- **تقليل جهود مكافحة الإرهاب:** قد تُؤدي حالة عدم الاستقرار الداخلي التي تشهدها تشاد في الوقت الحالي، ورفض المعارضة لانتقال السلطة إلى مجلس عسكري يقوده محمد ابن الرئيس ديبي، إلى احتمالية قيامها بتقليل مشاركتها في الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب، حيث تعد واحدة من أكبر عشرة مساهمين في بعثة الأمم المتحدة في مالي من جهة، بجانب مشاركتها في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخامسة لمنطقة الساحل (وتضم: مالي، وتشاد، وبوركينافاسو، والنيجر، وموريتانيا) من جهة أخرى، ناهيك عن مساهماتها بقوات في قوة برخان، من جهة ثالثة. ومن ثَمّ تنصرف تداعيات تخفيف الضغط العسكري على التنظيمات الإرهابية إلى توسيع نفوذها وتعزيز نشاطها.

- **تصاعد التهديد الإرهابي:** يسعى تنظيم "داعش" لإعادة هيكلة نهجه الإقليمي عبر نقل مركز ثقله إلى القارة الإفريقية، وفي ضوء ذلك التوجه من المُتوقع قيامه باستغلال حالة عدم الاستقرار التي تشهدها تشاد من أجل تعزيز نفوذه في المنطقة، ولا سيما أن "ولاية غرب إفريقيا" التابعة للتنظيم كثفت مؤخرًا هجماتها على الأراضي التشادية خلال شهري مارس وإبريل 2021. في السياق ذاته، من المُحتمل ألا يختلف توجه جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" التي تتمركز في مالي عن منافسها التقليدي "داعش"، فقد يؤدي انسحاب القوات التشادية من مالي إلى إتاحة الفرصة لعناصر الأولى للقيام بهجمات على الأراضي التشادية، خاصة مع إعلان "إياد غالي" (زعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) تشاد كهدف في ضوء علاقتها مع فرنسا والتي تعتبرها الجماعة عدوها الرئيسي.

- **تزايد التنافس الجهادي:** تشهد منطقة الساحل مؤخرًا حالة من تصاعد التنافس الجهادي بين تنظيمي "القاعدة" و"داعش". وربما تؤدي التطورات التي تشهدها تشاد إلى سعي التنظيمين إلى تعزيز حضورهما عبر الانخراط في عملية "مزايدة"، حيث يهدف كل منهما إلى إظهار قدرة أكبر على محاربة الخصوم عبر تصعيد الهجمات الإرهابية. بعبارة أخرى، يمكن أن يقود الصراع بين التنظيمين إلى محاولة التفوق على بعضهما بعضًا بهجمات مذهلة بشكل متزايد على المدنيين، الأمر الذي ستنصرف تداعياته إلى زيادة مستويات العنف.

- **اتساع جغرافيا الإرهاب:** قد تؤدي المعطيات سالفة الذكر إلى اتساع جغرافيا الظاهرة الإرهابية وتعاظم التهديدات التي تنطوي عليها، سواء داخل تشاد أو في دول الجوار الجغرافي لها، ولا سيما في ظل الوضع المضطرب الذي يعاني منه الإقليم، حيث الانقسامات العرقية، والتباينات الدينية، وتردي الأوضاع المعيشية؛ الأمر الذي يُنذر بتهديد المنطقة ككل، وتحول غرب إفريقيا تحديدًا إلى ساحة حاضنة للعناصر المتطرفة، خاصةً في ضوء وجود تدفق متزايد للمقاتلين الأجانب في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتكمن خطورة هؤلاء في نقل خبراتهم التكتيكية والعملياتية إلى التنظيمات التي ينضمون إليها، مما يزيد من قدرة التنظيمات على الصمود.

أفغانستان والانسحاب الأمريكي

- **تعزيز نشاط التنظيمات:** على الرغم من الفرص التي يوفرها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية، إلا أنه من المتوقع تباين استراتيجيات عمل تلك التنظيمات؛ فبالنسبة لتنظيم "القاعدة"، من المُرجح أن يعمل على إعادة بناء هياكله التنظيمية وتنظيم صفوفه على المديين القصير والمتوسط. أما بالنسبة لتنظيم "داعش"، فمن المُتوقع أن يستغل مفاوضات "طالبان" مع الولايات المتحدة ويقدم نفسه كمدافع عن الشريعة الإسلامية عبر تصعيد هجماته ضد الأولى. أما بالنسبة لباقي التنظيمات الإرهابية التي تنشط في أفغانستان، فقد يتيح لها الانسحاب الأمريكي حرية الحركة ما بين سعي بعضها للتحالف، ولجوء البعض الآخر إلى الصراع، الأمر الذي يحمل في طياته تعزيز النشاط الإرهابي من جهة، وإعادة هيكلة خريطة الإرهاب في أفغانستان من جهة أخرى.

- **اتساق نطاق التهديد:** يُعزز الانسحاب الأمريكي فرص اتساع نطاق التهديد الإرهابي في دول الجوار الجغرافي لأفغانستان، ولا سيما دول جنوب آسيا، وذلك في ضوء محددين؛ يتعلق أولهما بوجود مؤشرات حول تنامي أيديولوجيات متطرفة في تلك الدول، وينصرف ثانيهما إلى وجود روابط تجمع بين التنظيمات الإرهابية النشطة في أفغانستان وغيرها من التنظيمات الإرهابية النشطة في دول جنوب آسيا، خاصة في باكستان والهند وبنجلاديش. ومن ثَمَّ يتيح تخفيف الضغط العسكري على التنظيمات الإرهابية في أفغانستان الفرصة لتدشين حلقات وصل بين عدد من مراكز النشاط الإرهابي في آسيا.

- **تكرار سيناريو العراق:** أفاد "وليام جيه بيرنز" (مدير وكالة المخابرات المركزية) بأن "الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يقلل من قدرة الولايات المتحددة على جمع معلومات استخباراتية حول التهديدات الإرهابية"، الأمر الذي يُمثل تكرارًا لسيناريو الانسحاب

الأمريكي من العراق عام 2011 وما ترتب عليه من خلق فراغ استراتيجي أسفر عن صعود تنظيم "داعش" وتدشينه خلافته المزعومة، وتهديده للأمن والسلم الدولي والإقليمي، لا سيما وأن الانسحاب من أفغانستان يأتي في سياقات مشابهة للانسحاب الأمريكي من العراق، حيث الوضع الأمني المضطرب، وتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسي.

- **إعادة إنتاج نموذج "طالبان":** يُمثل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان محفزًا لإنتاج نماذج مشابهة لنموذج "طالبان"، فبعد ما يقرب من عقدين من الحرب في أفغانستان، نجحت "طالبان" في توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة ينص على انسحاب قواتها من أفغانستان. وعليه، يعد نموذج "طالبان" ملهمًا للتنظيمات الإرهابية لاتباع النهج ذاته القائم على التوسع في العمليات الإرهابية مع التلويح بورقة التفاوض. ويمكن القول إن باكورة هذا التوجه بدأت تتشكل مع إعلان جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" في مارس 2020 عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية، وفي المقابل إعلان حكومة مالي في فبراير الماضي عن تشكيل هيئة للدخول في مفاوضات معها.

مجمل القول، تستدعي التطورات التي تشهدها الساحة الإفريقية تعاون كل من دول شمال إفريقيا والساحل والصحراء من أجل تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، وتقويض نفوذ التنظيمات الإرهابية، والحد من قدرة عناصرها على تهديد أمن القارة، حيث تشير المعطيات إلى أن التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل أقوى من أن تُهزم عسكريًا من خلال الاعتماد على الجيوش الوطنية فقط، مما يستلزم تعاونًا إقليميًا على الصعيدين الاستخباراتي والعسكري. ويمتد هذا الطرح إلى المشهد في آسيا، وتحديدًا دول جنوب آسيا، فعليها البحث عن مقاربة جديدة من أجل تنسيق التعاون الأمني والاستخباراتي بينها، سعيًا إلى التعامل مع الواقع الجديد المُحتمل في أعقاب الانسحاب الأمريكي.

سمات وتأثيرات «حروب الظل» في الشرق الأوسط

*شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لم تعلن إيران مسئوليتها المباشرة عن حادث إطلاق صاروخ من الأراضي السورية باتجاه إسرائيل، الذي سقط في منطقة النقب جنوبًا بالقرب من مفاعل ديمونة في شهر إبريل 2021. واكتفى مسئولون من البرلمان الإيراني بالإشارة إلى أن الصاروخ هو إيراني الصنع من طراز قديم يطلق عليه فاتح- 100. يأتي الحادث ضمن سلسلة مواجهات مستترة بين إيران وإسرائيل اتسمت باتجاهات جغرافية متسعة، ووتيرة زمنية متسارعة، وأدوات ووسائل متعددة.

سمات المواجهة

- **عمليات نوعية دون اعتراف أو إنكار:** تحرص إسرائيل وإيران على تنفيذ عمليات نوعية مضادة دون الاعتراف بمسئوليتهما بشأن هذه الهجمات أو حتى إنكار التورط فيها. إذ نفذت إسرائيل هجمات مضادة على 14 ناقلة نفط إيرانية منذ مستهل هذا العام حتى إبريل 2021. فيما اتهمت إيران إسرائيل بالتسبب في حادث انقطاع الكهرباء عن مفاعل نطنز، وهو ما دفع طهران إلى عدم إنكار تورطها في التسبب في حادث سقوط صاروخ بالقرب من مفاعل ديمونة الإسرائيلي.

- ولا يعيق هذا الاتجاه سوى التسريبات الإعلامية الصادرة عن مسئولين في الإدارة الأمريكية الذين سرعان ما يديرون دفة الاتهام صوب إسرائيل منعًا من التشويش على النهج الأمريكي الجديد في إدارة العلاقات مع إيران المبني على التوافق أكثر منه على الهجوم. حيث نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تقريرًا (8 إبريل) نقلًا عن مسئول أمريكي (رفض ذكر اسمه) أن إسرائيل أخطرت الولايات المتحدة باستهدافها سفنًا إيرانية في البحر الأحمر، وذلك بعد استهداف سفينة سافيز الإيرانية في البحر الأحمر (7 إبريل).

تغريدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي (22 إبريل 2021)

- **اتساع جغرافيا المواجهة:** اتسع نطاق حرب الظل بين إسرائيل وإيران ليشمل مساحات جغرافية كبيرة شملت نوعين رئيسيين من الساحات: (1) الساحة البرية: كأهداف متفرقة في نواحي إيران، مثل استهداف مفاعل نطنز. كما شملت استهداف أهداف إيرانية وشيعية في العراق، وسوريا، ولبنان. (2) الساحة البحرية: إذ طالت المواجهة الهجوم على أهداف إسرائيلية وإيرانية في الخليج العربي، وبحر العرب، والبحر الأحمر، وشرق البحر المتوسط.

- **تنوع وسائل وأهداف المواجهة:** منذ إقرار إسرائيل بشكل رسمي التدخل العسكري في الأزمة السورية (يناير 2017) من أجل ضرب قوافل نقل السلاح التي تأتي من إيران إلى لبنان عبر الأراضي السورية، وهي تستخدم الضربات الجوية بواسطة مقاتلات هجومية أو طائرات بدون طيار، ثم تطور الأمر في 2018 و2019 ليشمل استخدام الصواريخ الموجهة (أرض-أرض) وإنزال قوات خاصة في سوريا لضرب منشآت إيرانية. ومع اتّساع نطاق المواجهة شرعت إسرائيل في استخدام السلاح السيبراني لاستهداف المفاعلات النووية الإيرانية، أو الموانئ التي تخرج منها القوافل البحرية المحملة بالنفط أو السلاح إلى سوريا. كما كانت إسرائيل تلوّح باستمرار باستخدام أداة الاغتيال بحق قادة عسكريين أو مسئولين أو علماء إيرانيين، كان آخرها اغتيال العالم النووي "محسن زاده" (نوفمبر 2020).

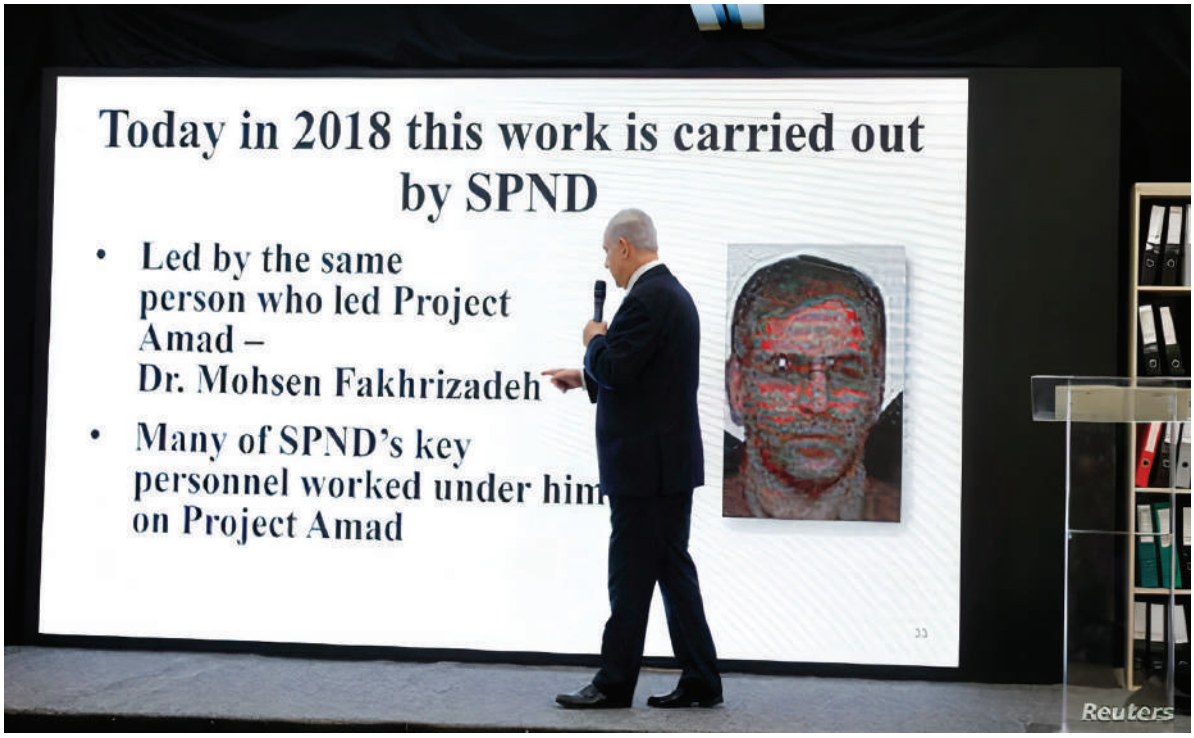

الصورة توضح شرح "نتنياهو" لتفاصيل الأرشيف النووي الإيراني (2018).

المصدر: موقع قناة الحرة الأمريكي

كما تنسب إسرائيل لنفسها تنفيذ عملية استخباراتية خاصة في قلب إيران نتج عنها حصول إسرائيل على الأرشيف الخاص بالبرنامج النووي الإيراني (2018) والذي اعترفت به إيران لأول مرة في إبريل 2021.

ينصرف الحال ذاته على إيران التي تستخدم الحرب السيبرانية ضد أهداف إسرائيلية، مثل: شركات قطاع المال، أو منشآت حيوية مثل تحلية المياه. وكذلك توجيه الصواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية من قبل مليشيات وكلاء لإيران في سوريا، على غرار ما حدث في 22 إبريل (حادث صاروخ ديمونة).

- **تسارع وتيرة المواجهة:** أخذت المواجهة بين إسرائيل وإيران وتيرة زمنية متسارعة لا يفصل بين الفعل ورده سوى عدة أيام قليلة. إذ ضربت إسرائيل 14 سفينة إيرانية في أربعة أشهر فقط (يناير إلى إبريل 2021)، تخللها استهداف إيراني لسفن تجارية إسرائيلية في الخليج العربي أو بحر العرب. وغالبًا ما يأتي الرد الإيراني بتسريع نشاط برنامجها النووي إلى نسب عمل عالية، مما يعرقل طبيعة إدارة الولايات المتحدة لأزمة الاتفاق النووي مع طهران.

مستويات التأثير

- **تأثيرات داخلية في إيران وإسرائيل:** صرّح وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" بعد حادثة تسريب مقطع صوتي ينتقد فيه سياسات الحرس الثوري في إيران "بأن التسريب خلق جدلًا محتدمًا في الداخل"، في حين اتهم نائب الرئيس الإيراني إسرائيل والسعودية باحتمال تورطهما في التسريب. ونتج عنه سرعة اعتذار "ظريف" لعائلة "قاسم سليماني" قائد العمليات الخارجية لفيلق القدس، كما نتج عنه استياء بين معسكر المحافظين ضد تصريحات "ظريف". ولا تنفصل دلالة توقيت التسريب عن الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في يونيو القادم، وتطورات المفاوضات بشأن الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة. أما على الجانب الإسرائيلي، فقد أشار تقرير لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل" إلى أن الإدارة الأمريكية ترى في تظاهرات القدس الشرقية محاكاة لانتفاضة عارمة في الضفة الغربية في حال استمرار رفض إسرائيل للاتفاق النووي.

- **الانحراف الإسرائيلي عن بوصلة الولايات المتحدة:** حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" من أن إسرائيل لن تتقيد بالاتفاق النووي مع إيران، فيما تسعى الولايات المتحدة للتأكيد على حرصها التنسيق الكامل مع إسرائيل سياسيًا وأمنيًا، وهو ما انعكس في زيارة عدد من المسئولين العسكريين الأمريكيين وعلى رأسهم وزير الدفاع "لويد أوستن" في إبريل الماضي. يأتي بعدها الالتزام الأمريكي بالتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي الذي اتضح في استلام إسرائيل أربع طائرات إف - 35 جديدة، تزامنًا مع خروج تركيا من برنامج تصنيع الطائرة. لكن يبدو أن إسرائيل لا تقتنع بالسياسة الأمريكية الأخيرة، ولا تزال تصرّ على موقف عدم التقيد بالاتفاق النووي، وهو ما انعكس في تصريح وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي "جلعاد أردان" مؤخرًا بأن إسرائيل ستتصرف وفق مصالحها دون النظر إلى الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة.

- **التورط في حرب مباشرة:** فأي تصعيد للصراع بين إيران وإسرائيل قد يجذب قوى أخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة. وهو ما انعكس في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي "بيني جانتس" حيث قال: "تعتبر إسرائيل الولايات المتحدة شريكًا وحليفًا أساسيًا في جميع مسارحها العملياتية، ولا يستثنى من ذلك إيران". ولا تستطيع القدرات العسكرية الإسرائيلية وحدها تدمير المنشآت النووية الإيرانية، وبالتالي فهي تحتاج إلى شريك قوي.

- **انخراط أطراف دولية:** تستهدف إسرائيل ناقلات النفط الإيرانية التي تغذي محطات الوقود السورية التابعة لنظام "بشار الأسد"، ويعني استهدافها ضربًا لاستقرار النظام السياسي للأسد، وهو ما قد يفتقد للقبول الروسي، مما يلزمها بالتدخل مباشرة في حماية الناقلات الإيرانية المتجهة إلى سوريا.

ختامًا، يمكن القول إن حرب الظل بين إسرائيل وإيران أخذت سمات متعددة ومؤشرات متراكمة بشكل متسارع قد تنتج عنها أزمات انفلات تنقل المواجهة بين طهران وتل أبيب من الظل إلى العلن.

قضايا السياسات العامة

1 أسباب انخفاض إقبال المصريين على لقاح كورونا

ثمة مؤشرات على انخفاض نسب إقبال المصريين على لقاحات (كوفيد- 19)، خاصة في ظل انتشار المخاوف والشائعات حول آثار تلك اللقاحات، وهو ما يستدعي من المؤسسات الصحية مراجعة عاجلة لإجراءات خطة التلقيح الوطنية وأبرز مشكلاتها، وذلك للوقوف على الأسباب المختلفة وراء ذلك الانخفاض، لا سيما أن اللقاح هو السبيل الوحيد لكسر سلسلة انتشار تفشي الفيروس، والسيطرة عليه.

2 الأثر الاقتصادي لعدم الاستجابة لسياسة التلقيح

إذا كانت برامج اللقاحات تسهم في تحسين الصحة العامة، فإن لها أثرًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي، إذ تُشير التقديرات إلى أن عدم الحصول على لقاح (كوفيد- 19) سيُفقد الاقتصاد العالمي نحو 3.4 تريليونات دولار، وقد تنخفض تلك الخسائر إلى 1.2 تريليون دولار حال توافر لقاح فعال في الاقتصادات الكبيرة في العالم. لكن كيف سيتأثر الاقتصاد المصري حال عدم استجابة المواطنين لسياسات التلقيح، في ظل أن عدد الإصابات بكورونا بلغ 224516، بينما تماثل للشفاء 168665 حالة، أي إن إجمالي إصابات الفيروس بلغ 393181 حالة، حتى تاريخ 27 أبريل 2021.

3 دور العمل الخيري في دعم التنمية في مصر

يُقصد بالعمل الخيري كل أنواع العطاء، سواء المادي أو غير المادي الذي يُسهم في تنمية المجتمع. وهناك أشكال مختلفة من العمل الخيري مثل: الزكاة، والصدقة، والوقف، التي لو تم توجيهها لخدمة أهداف تنموية لكان لها أثر إيجابي على المجتمع المصري. ويأخذ العمل الخيري أشكالًا متنوعة في التطبيق؛ بعضها تلقائي غير منظم، وبعضها مؤسسي له هيكل رسمي (تنظيمي ووظيفي) يحكمه قانون من قوانين الدولة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
hotospin 49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
116
128 7,828.70
329.98 317.13
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85

أسباب انخفاض إقبال المصريين على لقاح كورونا

* آلاء نصار
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ثمة مؤشرات على انخفاض نسب إقبال المصريين على لقاحات (كوفيد- 19)، خاصة في ظل انتشار المخاوف والشائعات حول آثار تلك اللقاحات، وهو ما يستدعي من المؤسسات الصحية مراجعة عاجلة لإجراءات خطة التلقيح الوطنية وأبرز مشكلاتها، وذلك للوقوف على الأسباب المختلفة وراء ذلك الانخفاض، لا سيما أن اللقاح هو السبيل الوحيد لكسر سلسلة انتشار تفشي الفيروس، والسيطرة عليه.

إجراءات خطط التلقيح

- تتضمن خطط التلقيح الوطنية تسعة إجراءات أساسية تغطي مراحل اللقاح منذ إنتاجه وحتى حقنه للأفراد، ويتم إعدادها في إطار عملية تشاورية تقودها وزارة الصحة بالتعاون مع الوزارات الأخرى والمنظمات المعنية بالصحة، كاليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. تبدأ هذه الخطط بالتأهب التنظيمي لعملية التلقيح عبر استيفاء الإجراءات القانونية اللازمة لاستيراد اللقاحات من الخارج، بعد قيام المؤسسات الوطنية المسئولة عن المستحضرات الدوائية بوضع الخطوات اللازمة للتأكد من أمان اللقاحات لمنحها الموافقة بالاستخدام، إضافة إلى إنشاء آلية سهلة ومباشرة لرصد الآثار الجانبية المحتمل حدوثها بعد تلقي اللقاح، وكيفية معالجتها.

- يتبع مرحلة استيفاء كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية، تشكيل لجنة وطنية تتضمن مختصين من مجالات متعددة، مثل: الصحة العامة، والأوبئة، والاقتصاد، والقانون، والإعلام، للتخطيط والتنسيق والإشراف على توزيع اللقاحات ورصد مستويات الإقبال عليها. وتقوم هذه اللجنة بتقدير الميزانية اللازمة لتنفيذ خطة التلقيح الجماعي، بما في ذلك مصادر التمويل المتاحة، والعقبات التمويلية المحتملة، وكيفية حلها. وكذلك تحديد خطوات سلسلة الإمداد الأساسية اللازمة لتوزيع اللقاحات، وتأمين عملية التوزيع واللوجستيات الخاصة بنقل اللقاحات، والبدائل المقترحة لتعويض أي تأخير في الحصول على جرعات اللقاح المتعاقد عليها مع البلدان المنتجة، كما تقوم اللجنة بتقدير الموارد البشرية اللازم توفيرها لتنفيذ حملات التلقيح الجماعي، ووضع خطة لتدريبهم، وكيفية استخدام قاعدة البيانات المُخصصة لمُتلقي اللقاح.

- بالتوازي مع إتمام الإجراءات اللوجستية، يتم تحديد الفئات السكانية المُستهدفة باللقاح وأولويات عملية التلقيح فيما بعد الأطقم الطبية. فهناك أولوية إما لكبار السن أو للعمالة الأساسية من المواطنين. كما يجب إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية قوية لتسجيل بيانات الفئات ذات الأولوية في تلقي اللقاح، ومتابعة سير خطة التلقيح. أما الإجراء الأخير والأهم في خطط التلقيح الوطنية فهو توعية الأفراد بأهمية اللقاحات، وتشجيعهم للحصول عليها، وذلك عبر تنفيذ حملات ترويجية كبرى من أجل التعريف باللقاحات، وفوائدها، والفئات المستهدفة باللقاح خلال كل مرحلة عبر كافة الوسائل المتاحة، هذا إلى جانب إنشاء آلية لمتابعة وإدارة الشائعات والمعلومات المغلوطة التي يتم إثارتها حول اللقاحات، من أجل رفع وتحسين ثقة الأفراد في اللقاحات والسلطات الصحية الحكومية.

انخفاض الإقبال المصري

- نشر مركز التواصل بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية نتائج استطلاعات رأي الأفراد التي يُجريها كل أسبوعين، بدءًا من 6 يوليو الماضي، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وموقع فيسبوك، لرصد عدد الراغبين في تلقي اللقاحات فور توافرها في 23 دولة حول العالم. تباينت آراء المواطنين في البلدان المختلفة، وبينما ازداد قبول المواطنين للتلقيح في دولٍ عدة؛ انخفضت نسبة المواطنين المصريين الراغبين في الحصول على اللقاحات من 69% في شهر يوليو 2020 إلى نحو 46% في نتائج شهر إبريل 2021.

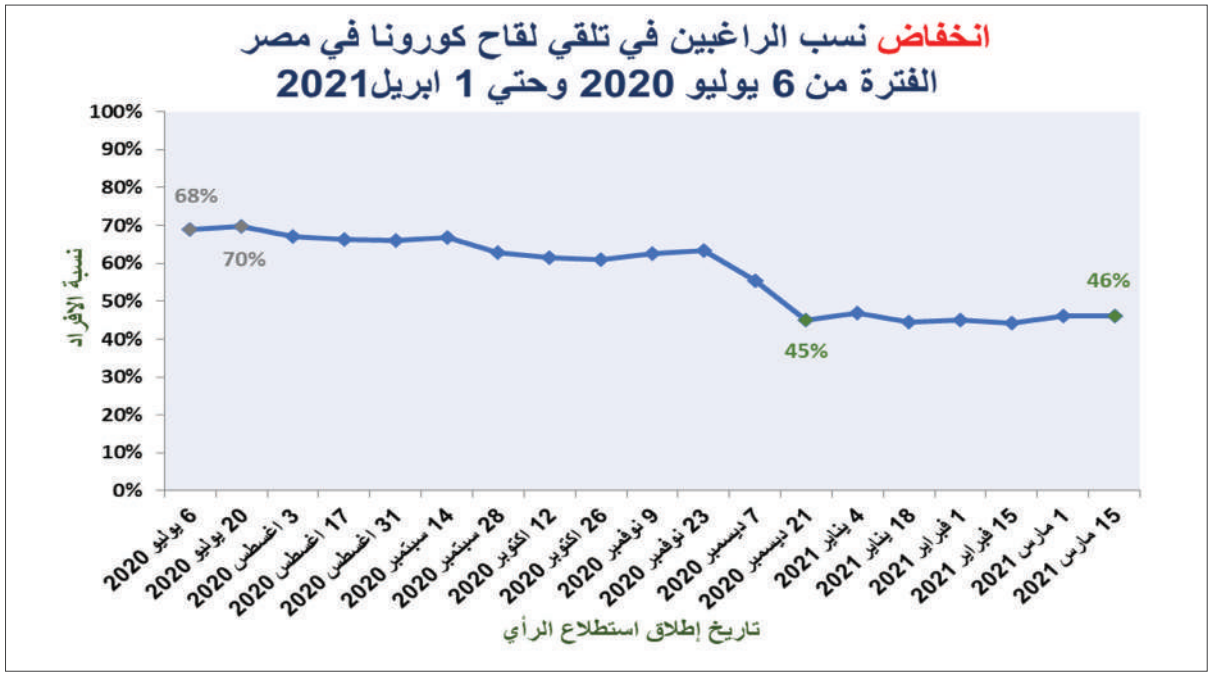

يتم حساب هذه النسب من متوسط اراء الأفراد خلال فترة 14 يوم من تاريخ بدء الاستطلاع.

المصدر: https://ccp.jhu.edu/kap-covid/kap-covid-trend-analysis-for-23-countries/

- يحفز هذا الانخفاض في الإقبال المصري على مراجعة خطة التلقيح الوطنية، والتي تستهدف إجمالًا نحو 60 مليون مواطن مصري وكانت قد انطلقت في يناير 2021. وهي تعتمد، وفقًا لما تم إعلانه رسميًا، على استخدام لقاحي سينوفارم الصيني وكوفشيلد (لقاح أسترازينيكا/أكسفورد المُصنع في الهند)؛ حيث يتم الحصول على اللقاح الأول من خلال التعاقد الذي تم مع الصين لتوريد ما يصل إلى 40 مليون جرعة من اللقاحات الصينية، فيما تحصل مصر على جرعات لقاح كوفشيلد في إطار مبادرة كوفاكس العالمية، والتي تستهدف توفير لقاحات كورونا لـ92 دولة حول العالم ذات دخول متوسطة ومنخفضة.

- أعلنت وزارة الصحة مؤخرًا بدء التصنيع المحلي للقاحين مضادين لفيروس كورونا؛ الأول هو لقاح شركة "سينوفاك" الصينية من خلال الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات (فاكسيرا)، والثاني لقاح "سبوتنك في" الروسي من خلال شركة مينافارم للأدوية. فيما حُددت أولويات خطة التلقيح أن يتم تلقيح الأطقم الطبية العاملة في مستشفيات العزل أولًا، ومن ثم التوسع لتلقيح كافة الأطقم الطبية العاملة في كافة المحافظات، وكبار السن من أصحاب الأمراض المزمنة.

مشكلات الخطة المصرية

- ثمة مشكلات واجهت أداء الخطة الوطنية للتلقيح بعد حوالي ثلاثة أشهر من انطلاقها، منها: بعض التصريحات غير الدقيقة لمسئولين بوزارة الصحة حول مواعيد تسلم المزيد من جرعات اللقاحات، والتي كان يتم تأجيلها أسبوعيًا، بل إن هنالك تصريحات رسمية غير دقيقة أيضًا حول أن الحصول على اللقاح سيكون مجانيًا للأطقم الطبية وللفئات الأكثر احتياجًا المُسجلة في "تكافل" و"كرامة" وغيرها من مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي، فيما سيدفع القادرون تكلفة بسيطة تقدر بمائة جنيه عن كل جرعة من لقاح سينوفارم. وهو عكس ما يحدث الآن، حيث يحصل الجميع على اللقاح دون مقابل.

- أثّرت هذه التصريحات على ثقة المواطنين في المعلومات والبيانات الصادرة عن مسئولي وزارة الصحة. ووفقًا لنتائج مركز التواصل بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية، يثق حوالي 21% فقط من المواطنين في المعلومات والبيانات حول فيروس كورونا واللقاحات المتوفرة التي يتم التصريح بها من خلال مسئولي وزارة الصحة، بينما يثق أكثر من 60% من المواطنين في المعلومات التي يتم نشرها من قبل العلماء المصريين، ويثق نحو 46% منهم في المعلومات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

المقارنة بين نسب الثقة والتعرض لمصادر المعلومات المختلفة حول فيروس كورونا واللقاحات المضادة للفيروس في المجتمع المصري

مصدر المعلومات	نسبة الثقة في مصدر المعلومات	نسبة التعرض لمصدر المعلومات
العلماء	62%	46%
WHO	46%	36%
الأطباء المحليون	38%	36%
التليفزيون	25%	57%
مسئولو وزارة الصحة	21%	36%
الراديو	21%	11%
المصادر المتاحة أونلاين	14%	82%
الصحف	13%	13%
تطبيقات الرسائل النصية	12%	9%
الصحفيون	9%	17%
السياسيين	8%	7%

نتائج استطلاعات الرأي التي اجراها مركز برنامج التواصل بجامعة جونز هوبكنز خلال الفترة من 15 مارس 2021 حتي 1 ابريل 2021.

المصدر: https://ccp.jhu.edu/kap-covid/kap-covid-trend-analysis-for-23-countries/

- أما عن متابعة الإقبال على اللقاحات والطلب عليها من قبل المواطنين، فغاب عن إجراءات خطة التلقيح المصرية أن يتم إنشاء آليات للتواصل المباشر بين وزارة الصحة والمواطنين لتعريفهم وتوعيتهم حول أهمية تلقي اللقاحات للسيطرة على فيروس كورونا، إذ لم يتم إقامة أي حملات ترويجية للقاحات عبر وسائل الإعلام، على غرار الحملات الإعلامية التي قامت بها الوزارة لتشجيع المتطوعين للمشاركة في إجراء المرحلة الثالثة من التجارب السريرية على لقاح سينوفارم. وتكتفي وزارة الصحة حاليًا بنشر المعلومات حول أنواع اللقاحات والموقع الإلكتروني الخاص بالتسجيل لتلقي اللقاح، عبر الصفحة الرسمية لوزارة الصحة على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي يتابعها نحو 5 ملايين مواطن فقط؛ مما انعكس في ضعف إقبال المواطنين على التسجيل لتلقي اللقاحات، وانخفاض ثقتهم في عملية التلقيح بسبب الشائعات الكثيرة التي أثيرت حول اللقاحات وآثارها الجانبية، والتي لا يتم مقاومتها عبر قنوات تواصل رسمية تتولى نفي هذه الشائعات.

- لم تنشر وزارة الصحة -كذلك- أي بيانات حول الجدول الزمني المقترح لتنفيذ خطة التلقيح في مصر، أو حتى الفترة الزمنية التقريبية اللازمة لإتمام تلقيح المستهدفين من المواطنين في المرحلة الأولى، والبالغ عددهم 20 مليون مواطن، أو حتى الإعلان بشكل يومي عن أعداد متلقي اللقاح لمتابعة عملية التلقيح؛ بل يتم نشر العدد الإجمالي على فترات متباعدة والذي يصل حتى كتابة هذا التقرير لنحو 160 ألف مواطن من أصل 400 ألف تم الإعلان عن تسجيلهم بالموقع الإلكتروني المخصص لتسجيل الراغبين في تلقي اللقاح، بمعدل تلقيح يومي تقريبي يقدر بـ100 فرد لكل مركز صحي من إجمالي 339 مركزًا لتلقي اللقاحات، وفقًا لتصريحات وزارة الصحة.

إجمالًا، لا يمكن إنكار الجهود المبذولة لتحقيق أفضل النتائج في خطة مواجهة فيروس كورونا المستجد عبر الاستغلال الأمثل لكافة الوسائل المتاحة، والتخطيط للمزيد من الإجراءات مثل: فتح المزيد من مراكز تلقي اللقاح، وإبرام تعاقدات جديدة من أجل التصنيع المحلي للقاحات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من لقاحات فيروس كورونا في أقرب وقت ممكن. لكن حتى تؤتي هذه الخطوات ثمارها يجب تطوير خطة التلقيح الوطنية المُطبقة. ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء لجنة وطنية، بالتعاون مع وزارة الصحة، على ألا تقتصر على موظفي الوزارة فقط، بحيث تضم خُبراء وعلماء متخصصين في الصحة العامة والدواء والإعلام والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات، وتكون مسئولة عن تقييم الخطة الحالية، وتطوير أي نقاط ضعف موجودة بها، مع وضع آليات واضحة تُسهل متابعة عملية التلقيح، وتحسين ثقة المواطنين وإقبالهم على اللقاح.

الأثر الاقتصادي

لعدم الاستجابة لسياسة التلقيح

* أحمد بيومي

باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إذا كانت برامج اللقاحات تسهم في تحسين الصحة العامة، فإن لها أثرًا كبيرًا على الاقتصاد العالمي، إذ تُشير التقديرات إلى أن عدم الحصول على لقاح (كوفيد- 19) سيُفقد الاقتصاد العالمي نحو 3.4 تريليونات دولار، وقد تنخفض تلك الخسائر إلى 1.2 تريليون دولار حال توافر لقاح فعال في الاقتصادات الكبيرة في العالم. لكن كيف سيتأثر الاقتصاد المصري حال عدم استجابة المواطنين لسياسات التلقيح، في ظل أن عدد الإصابات بكورونا بلغ 224516، بينما تماثل للشفاء 168665 حالة، أي إن إجمالي إصابات الفيروس بلغ 393181 حالة، حتى تاريخ 27 أبريل 2021.

الكلفة والعائد

- عادةً ما يتم قياس الأثر الاقتصادي لسياسات التلقيح، عبر تحليل فعالية التكلفة، أي كم عدد الأرواح التي تم إنقاذها نتيجة تطبيق سياسات التلقيح، أو تحليل التكلفة والفوائد، وهي تنظر إلى القيمة النقدية للتكاليف والمكاسب المتولدة عن سياسات التلقيح. لكن هذه الطرق تنظر إلى الفوائد بمنظور ضيق، أي الأعداد التي تجنبت الإصابة بالمرض، والتكاليف الطبية التي تم تجنبها، ولا تأخذ في الاعتبار "المنظور الواسع" الذي يشمل أثر تحسن الصحة العامة على المدى الطويل، مثل: زيادة الإنتاجية، وتحسُّن الدخل، وزيادة الادخار والاستثمار، إذ إن زيادة عُمر المواطن لعام واحد تسهم في زيادة إنتاجية العامل بنسبة 4%.

- يمكن قياس الأثر الاقتصادي المترتب على عدم تلقي المواطنين للقاح من خلال استبعاد الآثار الإيجابية للحصول على اللقاح، واستنادًا إلى افتراض أساسي هو أن إنتاجية العمل والأجور تمثل ثلثي الدخل القومي، ومن ثم فإن معدل العائد الداخلي (العائد الذي يجعل صافي القيمة الحالية لتدفق منافع مستقبلية يساوي التكاليف الأولية) 18% سنويًا على التكلفة التي ستتكبدها الدولة لتطعيم المواطنين. وحيث إنه من المُقدر أن تتكلف الدولة مبلغ 20 مليار جنيه فإن العائد السنوي سيمثل 3.6 مليارات جنيه من المنظور الضيق فقط.

- أما إذا أضيفت المكاسب الأخرى التي تتمثل في التكاليف الطبية التي تم تجنبها (4.6 مليارات جنيه منذ بداية انتشار الفيروس حتى الآن) لعدد 393 ألف مصاب تقريبًا (حالات الإصابة + حالات الشفاء)، فقد تختلف تلك العوائد لكل بلد حسب الوضع الاقتصادي، ومستوى الدخل ونوع اللقاح. إذ يوجد عدد من المكاسب الأخرى التي يصعب احتساب القيمة النقدية لها، والتي تتمثل في الوفر في مبالغ الرعاية الاجتماعية، والمكاسب النفسية الناجمة عن تقليل عدد الوفيات بالمرض، وتخفيف الآلام عن المواطنين، وهي مكاسب على الرغم من عدم إمكانية قياسها نقديًا إلا أنه لا يمكن إهمالها.

مخاطر عدم الامتثال

- من منظور واسع، فإن عدم امتثال المواطنين لسياسات التلقيح يعني استمرار انتشار المرض لسنوات أخرى، وهو ما يزيد من احتمالية فرض الحكومة حالة الإغلاق الجزئي أو الكلي للاقتصاد مرة أخرى، وسيؤثر ذلك بالطبع على الإنتاجية بالبلاد، والتي ستنخفض بشدة نتيجة ذلك الإغلاق. وعلى الرغم من استطاعة الاقتصاد المصري النموّ بنسبة 3.6% خلال العام المالي 2019-2020 رغم الإغلاق الجزئي التي قامت به الحكومة؛ إلا أن معظم النمو يأتي من الإنفاق العام الاستثماري الذي أنفقته الدولة لتعويض نقص الإنفاق من جانب القطاع الخاص، وهو أمر يصعب استمرار حدوثه لسنوات متتالية.

- ووفقًا لتقديرات المؤسسات الدولية لنمو الاقتصاد المصري بعد انتهاء جائحة كورونا، فمن المفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6% خلال العام القادم، لكن ذلك الأداء مرهون بفتح الاقتصاد وعودة الحركة التجارية بصورة كاملة في البلاد والدول المجاورة، ومن ثم في حال أي إغلاق جزئي أو كلي آخر للاقتصاد، فإن ذلك المعدل لن يتحقق. وإذا استمر ذلك المرض خلال السنوات الخمس القادمة فسيفقد الناتج المحلي الإجمالي 141 مليار دولار، وسترتفع معدلات البطالة لتصل إلى مستويات قد تتجاوز 15%.

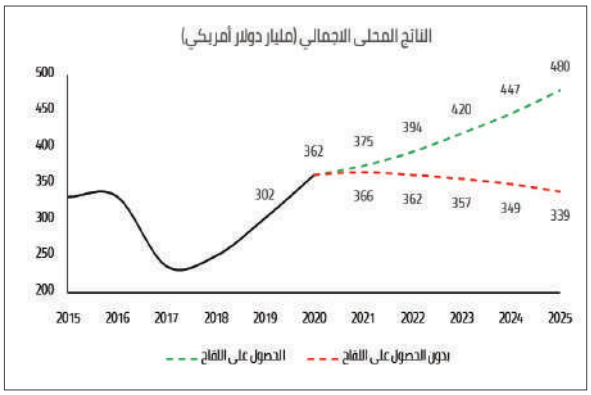

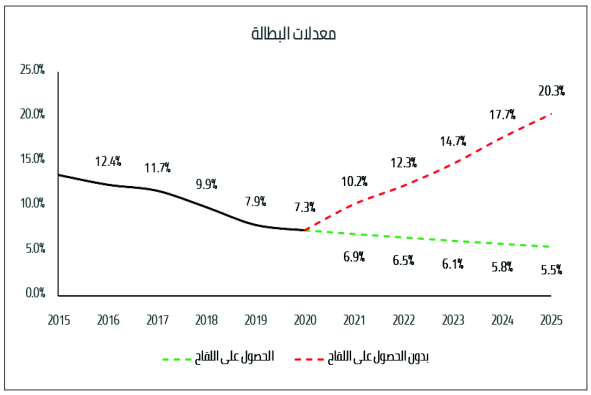

- بالطبع سيكون لانخفاض عدد ساعات العمل وزيادة معدل البطالة أثر على انخفاض الإنتاج، ومن ثم انخفاض الصادرات، وهو ما سيُسهم في زيادة عجز الميزان التجاري، حيث سيرتفع العجز من 3.1% في عام 2020 إلى 8.10% في عام 2025 نتيجة لتأخر نشاط التصدير، أما عن موارد السياحة فستنخفض بشدة نتيجة لخوف السياح من السفر إلى مصر لتجنب الإصابة، والتي من المحتمل أن تنخفض إلى حوالي 3.2 مليارات دولار، مقابل 24 مليار دولار سيَجنيها الاقتصاد المصري. في حال امتثال المواطنين لسياسات التلقيح. وسيكون لتلك

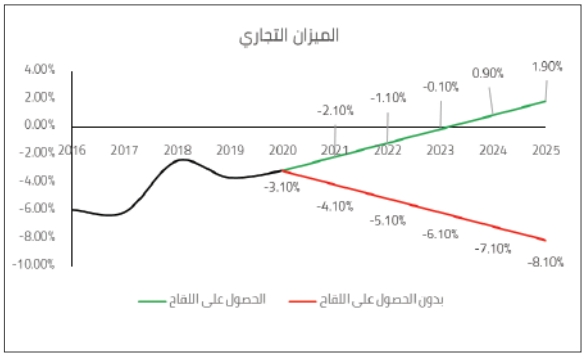

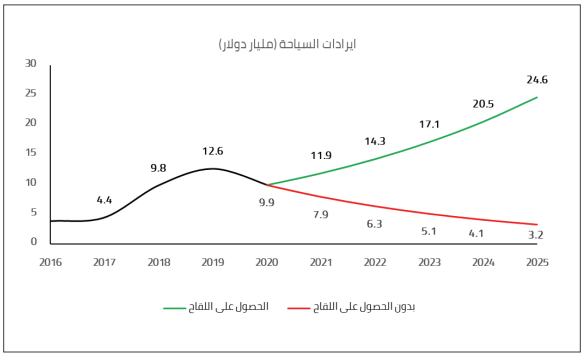

الانخفاضات في مصادر مصر الدولارية (السياحة والصادرات) أثر سلبي كبير على احتياطي البلاد من العملات الأجنبية، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قيمة الجنيه المصري بالنسبة للدولار، وارتفاع معدل التضخم مرة أخرى ليتجاوز مستوى الرقمين (أكبر من 10%) نتيجة لاعتماد البلاد الجزئي على تلبية احتياجاتها من السلع الأساسية من خلال الاستيراد.

- أما عن الوضع المالي فسيتأثر سلبيًّا نتيجة انتشار فيروس كورونا، حيث ستنخفض إيرادات الشركات وبالتالي ستنخفض حصيلة الضرائب التي سيتم توريدها للدولة. من جانب آخر سترتفع النفقات بالموازنة (نتيجة ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية وبرامج الدعم) وهو ما سيتسبب في زيادة الدين العام وارتفاع العجز الكلي بالبلاد مرة أخرى إلى مستويات تفوق 10%.

ختامًا، إن عدم امتثال المواطنين وقلة الإقبال على اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا سيمثّل نقطة فارقة يحدد فيها اقتصاد البلاد مساره، حيث سيترتب على عدم الاستجابة لدعوات التلقيح استمرار انتشار الفيروس ودخول مصر في إغلاق اقتصادي مرة أخرى. وفي ظل تناقص قدرة الدولة على الاستمرار بالإنفاق على قطاع الرعاية الصحية لفترات أطول، فإن ذلك سيعني انهيار النظام الصحي وسيتبعه النظام الاجتماعي بالبلاد، وهو ما يستوجب تعاون جميع أجهزة ومؤسسات الدولة لتشجيع المواطنين للإقبال على التلقيح للحفاظ على صحتهم أولًا، والحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي بالبلاد.

دور العمل الخيري في دعم التنمية في مصر

* سالي عاشور
باحثة متخصصة في قضايا التنمية الإقتصادية

يُقصد بالعمل الخيري كل أنواع العطاء، سواء المادي أو غير المادي الذي يُسهم في تنمية المجتمع. وهناك أشكال مختلفة من العمل الخيري مثل: الزكاة، والصدقة، والوقف، التي لو تم توجيهها لخدمة أهداف تنموية لكان لها أثر إيجابي على المجتمع المصري. ويأخذ العمل الخيري أشكالًا متنوعة في التطبيق؛ بعضها تلقائي غير منظم، وبعضها مؤسسي له هيكل رسمي (تنظيمي ووظيفي) يحكمه قانون من قوانين الدولة.

خريطة العمل الخيري

- يُنظم العملَ الخيري المؤسسي في مصر عددٌ من القوانين من أهمها: قانون رقم 70 لعام 2017، وبعض مواد القانون المدني (رقم 47 لسنة 1949 وتعديلاته) المتعلقة بالشركات المدنية، وقانون أحكام الوقف رقم 48 لسنة 1946 وتعديلاته، وعدد من المراسيم والقوانين الأخرى.

- لعبت الجمعيات الأهلية في مصر دورًا رعائيًا كبيرًا منذ نشأتها، فالعمل الخيري كان أحد الأهداف الرئيسية للجمعيات الأهلية في مصر تاريخيًا، وشهدت الأعوام الأخيرة طفرة في نمو الجمعيات الأهلية في مصر، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي عام 2012 (37.5 ألف) جمعية أهلية، ثم ارتفع إلى (50.5 ألف جمعية ومؤسسة أهلية عام 2019.

تطور أعداد الجمعيات الأهلية في مصر
خلال الفترة (2012-2019)

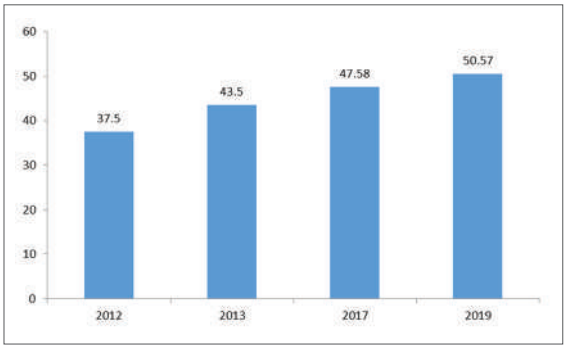

المصدر: د. هويدا عدلي، العمل الأهلي في مصر الفرص والتحديات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2019.

- تتسم خريطة الجمعيات الأهلية بالتنوع والتعقد الشديد، على أساس مجموعة من المحددات أهمها: الحجم ونطاق العمل الجغرافي، وطبيعة الأطر المنظمة للعمل.

- بالنسبة للحجم والنطاق الجغرافي للعمل، هناك الجمعيات القاعدية الصغيرة التي تنتشر في الريف انتشارًا واسعًا، ويطلق عليها جمعيات تنمية المجتمع المحلي، وتميل للعمل الخيري بالأساس، كما يتم إنشاؤها من قبل العائلات والأسر، فضلًا عن إضفاء الصبغة الدينية على الكثير منها. ومؤخرًا، بدأت تلك الجمعيات القاعدية في التحول إلى وكلاء لبعض المنظمات الخيرية الكبيرة، مثل: بنك الطعام، ودار الأورمان، في توزيع الطعام والكساء على الفقراء في قرى مصر.

- بالنسبة لأطر العمل، هناك الجمعيات الخيرية أو الرعائية التي تتواجد في مصر منذ زمن بعيد، والتي تُمثل النسبة الغالبة من الجمعيات الأهلية، وهناك الجمعيات التنموية وهو مرتبط بظهور التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية، وبعض من هذه المنظمات يتبنى منهجًا حقوقيًا في عمله التنموي، أو ما يطلق عليه المنظور الحقوقي في التنمية. أما النمط الثالث وهو الأقل عددًا فهو الجمعيات الدفاعية والحقوقية التي تهتم بموضوعات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن الجمعيات التي تهتم بحقوق فئات اجتماعية معينة، مثل المرأة والأطفال والمعاقين وغيرهم.

الوقف الخيري

- يمثل الوقف الخيري أحد أوجه الأعمال الخيرية في مصر. والوقف في مفهومه العام هو المنع أو حبس العين عن التملك أو التصرف، والتصدق بمنفعتها أو ريعها، وذلك لصالح جهات البر المتعددة التي لا تخالف القانون والشرع. وتشير الدراسات إلى أن منظومة قوانين الوقف في مصر تفصل وتعزل الأوقاف عن التنظيمات المؤسسية للعمل الخيري والنفع العام في

المجتمع، كما أن منظومة قوانين الوقف والعمل الأهلي ومؤسساته لا تقدم حوافز ضريبية مشجعة للراغبين في إنشاء أوقاف جديدة أو دعم مؤسسات خيرية تعمل في خدمة المجتمع، أضف إلى هذا أن ممتلكات الأوقاف الخاضعة لإدارة "هيئة الأوقاف المصرية" لا تُستثمر بكفاءة. وهناك انفصال حاد وخطر في البنية التشريعية والبنية المادية والإدارية للأوقاف المصرية بين: أوقاف المسلمين، وأوقاف المسيحيين. وتُشير بيانات المستفيدين من إعانات وزارة الأوقاف إلى استفادة نحو 55 ألف فرد بقيمة 22 مليون جنيه خلال عام 2019.

تطور أعداد المستفيدين من الإعانات التي صرفتها وزارة الأوقاف خلال الفترة (2014-2019)

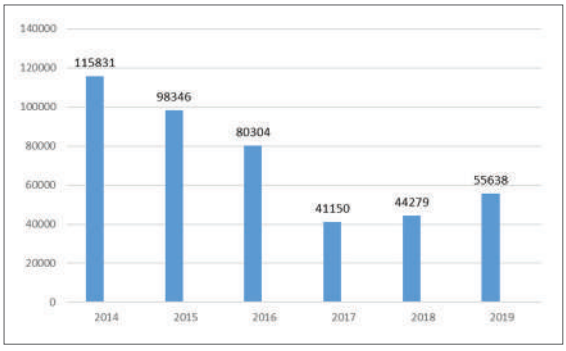

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية 2019.

العمل التطوعي

- يشير تقرير حالة التطوع في العالم 2018 الصادر عن الأمم المتحدة، إلى أن إجمالي العمل التطوعي في مصر يقدر بحوالي 1.73 مليون مواطن، بما يمثل حوالي 2.8% من إجمالي أعداد السكان فوق 15 عامًا. وتمثل نسبة المتطوعين غير الرسميين النصيب الأكبر، حيث تتجاوز 99% بما يمثل 1.7 مليون فرد.

البيان	أعداد المتطوعين من النساء	أعداد المتطوعين من الرجال
العمل التطوعي الرسمي	11161	6175
العمل التطوعي غير الرسمي	945086	767312
إجمالي العمل التطوعي	956247	773487

المصدر: تقرير حالة التطوع في العالم 2018، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، 2018.

- فيما يخص أهم أسباب العزوف عن المشاركة والتطوع فهو عدم توافر وقت لدى الشباب، يليه الاهتمام بالبحث عن المال، وعدم المعرفة بكيفية ممارسة الأعمال التطوعية، وكذلك عدم إتاحة فرص للعمل التطوعي بشكل كافٍ في مصر، بما يشير إلى إقبال المجتمع المصري على الجود بالمال والعزوف عن الجود بالوقت.

- أشار مسح النشء والشباب في المناطق العشوائية وغير الرسمية في إقليم القاهرة الكبرى لعام 2016، إلى أن معدلات مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية بالمناطق العشوائية بلغت 3% في عام 2016 مقارنة بنحو 5.5% في المناطق الحضرية الرسمية لإقليم القاهرة الكبرى من مسح 2014، في حين بلغت نسبة المشاركة أقل من 1% في ريف الجمهورية عام 2014.

- فيما يتعلق بطبيعة العمل الخيري الأهلي، تُشير التقديرات إلى أن غالبية الأسر المصرية أو ما يقدر بحوالي (97.9%) يدفعون أموالًا بغرض الزكاة، بينما 21.6% من إجمالي الأسر القائمة على فعل الخير تقوم بدفع أموال بغرض التبرعات، وما يقرب من النصف يدفعون صدقات أو مساعدات أو هبات، كما يسهم الفقراء أيضًا في التبرعات والصدقات والهبات. ويقدر عدد الأسر المصرية التي شاركت بأموالها ومجهوداتها في أعمال الخير بنحو 15.8 مليون أسرة، بنسبة 86.7% من إجمالي الأسر في مصر.

- وحول المستفيدين من أوجه إنفاق تبرعات الأسر المصرية، تشير التقديرات إلى أن الفقراء من غير المعارف والأقارب والجيران، يحصلون على النصيب الأكبر من الصدقات والهبات والمساعدات (56.1%)، يليهم المحتاجون من المعارف بنسبة 22.1%، ثم الجيران والأقارب بنسبة 9% و8.3% على التوالي.

توزيع أوجه إنفاق تبرعات الأسر المصرية
من واقع استطلاعات الرأي (%)

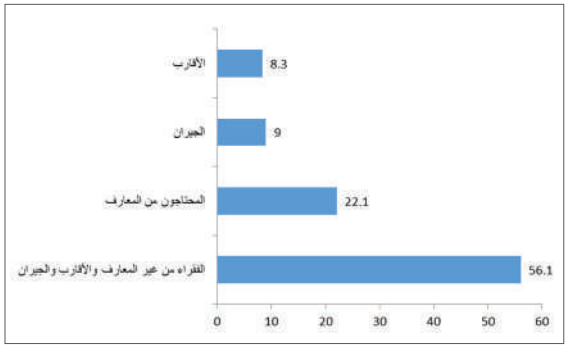

المصدر: مرصد العمل الخيري المصري، 2012.

- إن السعي العالمي نحو تحويل العمل التطوّعي إلى عمل مؤسّسي منظّم بات سندًا أساسيًّا للحكومات، نظرًا لمساهمته في تحقيق الأهداف التنموية وتعظيم موارد الدخل القومي، فقد بيّنت التجارب التطوّعية الواردة في تقرير "حالة التطوّع في العالم 2011" أن تجربة الأمم المتحدة في تجنيد 20 مليون متطوّع معظمهم من المواطنين المحليّين في إطار المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، أسهمت في تحصين أكثر من 2.5 مليار طفل في العالم.

- أشار "مشروع جامعة جونز هوبكنز المقارن للقطاع غير الربحي" إلى أن المساهمة الاقتصادية للمتطوّعين في نحو 36 دولة تبلغ نحو 400 مليار دولار أمريكي سنويًا على مستوى العالم، أي ما يوازي في المتوسط 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد الواحد. وفي دراسة منشورة، تحت عنوان "الأثر الاقتصادي للأعمال التطوعية" (2009) في المملكة السعودية، والتي تشير إلى القيمة المالية المقدرة للجهود التطوّعية، تبين أن كلّ ريال يُستثمر في الجهود التطوّعية في المملكة العربية السعودية يكون عائده الاقتصادي 5 ريالات تقريبًا.

قضايا نوعية

1 رسالة مصر وسد النهضة.. منافع أو أضرار مشتركة

واجه النهج التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة تعثرًا بعد أكثر من عشر سنوات بسبب التعنت الإثيوبي، حيث فشلت المفاوضات في التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم يكفل حق إثيوبيا في التنمية وتوليد الكهرباء دون إضرار بدولتي المصب (مصر والسودان)، وتبع ذلك تحركات مصرية على الصعيد الإقليمي والدولي لإيضاح موقفها وحقوقها العادلة. وهو ما يدفع إلى التساؤل عن كيفية التعامل مع هذه الأزمة التي تهدد الأمن القومي المصري.

2 فرص وتحديات الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا

تتصاعد أهمية إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا، خاصة بعد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة ومنحها الثقة من مجلس النواب في مارس الماضي. في هذا الإطار، دعمت مصر هذه الحكومة الجديدة، انطلاقًا من أن إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب لعشر سنوات ستسهم في تكريس الاستقرار في هذا البلد، الذي يمثل إحدى أولويات الأمن القومي المصري. ومن جانب آخر، ستعزز أواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، والتي ظلت ممتدة لعقود على مستوى الاستثمارات المشتركة والعمالة المصرية في ليبيا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

Bermudas
Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

رسالة مصر وسد النهضة..

منافع أو أضرار مشتركة

* سفير د. محمد حجازي
مساعد وزير الخارجية الأسبق

واجه النهج التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة تعثرًا بعد أكثر من عشر سنوات بسبب التعنت الإثيوبي، حيث فشلت المفاوضات في التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم يكفل حق إثيوبيا في التنمية وتوليد الكهرباء دون إضرار بدولتي المصب (مصر والسودان)، وتبع ذلك تحركات مصرية على الصعيد الإقليمي والدولي لإيضاح موقفها وحقوقها العادلة. وهو ما يدفع إلى التساؤل عن كيفية التعامل مع هذه الأزمة التي تهدد الأمن القومي المصري.

وساطات بلا نتيجة

- أخفقت الوساطة الإفريقية تحت رعاية الرئاسة الكونغولية للاتحاد الإفريقي في أول جولة لها في أبريل الماضي، رغم جهود الرئيس "تشيسكيدي"، لتلحق بذلك بفشل مماثل للرئاسة الجنوب إفريقية برغم استمرارها قرابة مائتي يوم كاملة في جولاتها التي انتهت في القمة المصغرة التي عُقدت في يوليو 2020 لتستكمل حلقات من التفاوض الصعب والإخفاقات. جاء ذلك التعثر التفاوضي برغم عدالة مطلب مصر والسودان اللتين تسعيان إلى التوصل لاتفاق قانوني ملزم للأطراف يحفظ حق إثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحياة، ويضمن الملء والتشغيل بما يتوافق مع تشغيل سدود السودان ثم مصر ويحفظ حقوق الجميع.

- لم يعد أمام مصر إزاء التعنت الإثيوبي خيارات كثيرة، حيث إنها تحركت إقليميًا ودوليًا عبر جولة إفريقية لوزير الخارجية، كما تواصلت مع روسيا والأشقاء العرب لعرض موقفها، لكن أهم ما يجب فعله حاليًا هو إعادة الملف إلى مجلس الأمن بوصفه الآلية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، مع التأكيد على أنه في إطار الالتزام بتوصية المجلس، وفي ظل احترامنا للإطار الإفريقي، حيث إن مصر قبلت المظلة الإفريقية ودخلت المفاوضات بحسن نية، إلا أن شريك التفاوض الإثيوبي لم يدخلها بنفس القدر من حسن النوايا. هنا تقف مصر لتؤكد أن الخطر الوجودي الذي يشكله السد ومحاولة إثيوبيا تجاهل مصالح دول المصب، وفقدانها لأية اعتبارات تتصل بمصالح الآخرين؛ يضع مصر أمام خيارات محدودة للغاية في التعامل مع الموقف.

- تعد العودة لمجلس الأمن خيارًا منطقيًا، حيث إن ضغوط المجتمع الدولي هامة، عبر دعوة الأطراف التي شاركت كمراقبين على رأسها وفود من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، إلى أن تُعلق وتُبدي الرأي، حيث يمثل كشف الموقف الإثيوبي وتعنته إحدى أهم أدوات الضغط المتاحة، والتي ستمهد كذلك لأية تحركات مصرية قادمة.

تعنت إثيوبي

- بات واضحًا أن الإثيوبيين في ظل تعصبهم القومي، وضغوط الداخل السياسية، وصراع وحروب القوميات، في حالة عزلة لا تُتيح لهم رؤية مصالح الآخرين، وتعهدات والتزامات وقواعد القانون الدولي، بل انعدم لديهم التقدير بمخاطر هذا المسار، والذي يجب أن يتم وقفه من قبل المجتمع الدولي ممثلًا في الشركاء الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وكذلك مجلس الأمن.

- عكست تصريحات المسئولين الإثيوبيين المتكررة استمرار تعنت مواقفهم التي تفصح عن نوايا خطرة أحادية تسعى لفرض هيمنة مائية تعلم أنها ستعرّض المنطقة للخطر ولن تقبل بها مصر، بل إن أديس أبابا تسعى لإقحام قضايا فرعية خارج نطاق المفاوضات الراهنة، بالمخالفة لإعلان مبادئ الخرطوم مارس 2015 الذي حدد هدف المفاوضات في الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل قبل البدء في عملية الملء، علاوة على مخالفة الموقف الإثيوبي للقوانين والأعراف الدولية المنظمة لإدارة الموارد المائية بين الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية كحالة نهر النيل.

رسالة مصرية

- ذكر وزير الخارجية المصري سامح شكري أنه عندما يتهدد خطر وجودي حياة مائة مليون شخص فإن الخيارات تبقى محدودة للغاية، كما ذكر الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في تدوينة له في أكتوبر الماضي، وكذلك في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه إذا ما تعرض الأمن القومي للبلاد للخطر فمن حق مصر اللجوء لاستخدام كل الوسائل التي يتيحها القانون الدولي للحفاظ على هذا الأمن. إذ تشير المادة 51 من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة أنه إذا تعرضت مصالح الأمن القومي لدولة للخطر، ولحين اتخاذ مجلس الأمن قراره، يكون لها الحق في الدفاع عن مصالحها باستخدام ما تراه من وسائل.

- أن قرار العودة مباشرة إلى مجلس الأمن هو أمر ضروري الآن، ولكن هناك خطوة منطقية سابقة على هذا الإجراء، وهي القيام بتحرك باتجاه عدة عواصم يأتي في مقدمتها واشنطن وموسكو وبكين وبروكسل لعرض الصورة، وتسهيل عقد جلسة مجلس الأمن.

- يقتضي استكمالُ التحركات الخارجية الهامة لمصر أيضًا أن يشمل تحركها توجيه رسالة هامة للأشقاء والقيادة الإثيوبية، يحملها مبعوث رئاسي خاص موفد من قبل رئيس الجمهورية يسلم رسالة الرئيس، ويتحدث كذلك مع عدد من الأطياف السياسية والبرلمانية والأجهزة الأمنية والمسئولين في إثيوبيا ليوضح أن ما بُذل عبر سنوات التفاوض العشر لا يجب إهداره، وأن إثيوبيا لا حاجة لها أبدًا للإضرار بمصر، وهي قادرة على تحقيق أهدافها التنموية وتوليد ما تحتاجه من كهرباء. بموازاة ذلك، فإن ما تقترحه مصر في إطار مستقبلي للتعاون والتنمية في حوض النيل الأزرق والأبيض سيقود حتمًا لإدارة وتنفيذ سلسلة من مشروعات استقطاب الفواقد قد تجعل من الممكن تدارس أي مشروعات مستقبلية في مناخ الثقة الذي ينشأ من خلال التعاون.

- من المؤكد أن التعاون يمكن أن يقود إلى ربط كهربائي إقليمي شامل بين الدول الثلاث، إذ يمكن لإثيوبيا أن تُصدر كهرباء إلى أوروبا أو لدول الخليج والمشرق والمغرب العربي عبر مصر وشبكتها الكهربائية. بالإضافة للربط بالطرق البرية وبالسكك الحديدية التي ستتيح للصادرات الإثيوبية النفاذ إلى موانئ البحر المتوسط ومنها إلى أوروبا، خاصة أن إثيوبيا دولة حبيسه جغرافيًا، علاوة على قدرة السوق المصرية على استيعاب كل المنتجات الإثيوبية من لحوم ومنتجات غذائية وصناعية، والمساعدة في تصديرها عبر المنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

- إن آفاق التعاون القائمة والمتوقعة يمكن أن تتيح لدول المنطقة الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية وتبادل المنافع بين بلدان حوض النيل كافة ودول حوض النيل الشرقي (مصر، والسودان، وإثيوبيا) خاصة، وبهذا تسدي البلدان الثلاث للدول المتشاطئة على الأنهار الدولية معروفًا مقدرًا، بعد أن تكون قد قدمت للأسرة الدولية اتفاقًا لكيفية الإدارة المشتركة للمورد المائي، والذي ستنشأ حوله منظومة للتعاون المتكامل، تكون المياه فيه أحد جوانب التعاون وليست مجال التعاون الوحيد، في مشروع إقليمي عملاق أسمّيه "ممر تنمية حوض النيل الشرقي" يجمع مصر والسودان وإثيوبيا.

- يمكن أيضًا نقل الرسالة المصرية نفسها لسكرتير عام الأمم المتحدة، ولـ"موسى فقيه" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي

ولمجلس الأمن، ولأعضاء مكتب القمة الحالية الذين زارهم الوزير "سامح شكري" وسلم في جولته للدول الست رسائل من الرئيس "السيسي"، وبذلك تكون مصر قد قدمت صورة وقراءة واضحة للمشهد، وأوضحت ما قدمته من تنازلات بحثًا عن فرص للاتفاق حول سد النهضة، رفضها الطرف الآخر متكبرًا ومتعنتًا وبتهاون مع مسئولية حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي، الأمر الذي يجب أن تضغط الأطراف الدولية عليه للعدول عن ذلك التعنت.

تفاوض على مستوى القمة

- من بين المقترحات كذلك التواصل مع إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" لدعوة قادة الدول الثلاث (مصر، والسودان، وإثيوبيا) لجولة مفاوضات مغلقة لعدة أيام مع وفودهم، وآخر نسخ للاتفاق، سواء ذلك الذي كان على وشك الانتهاء في واشنطن ووقعت عليه مصر، أو بالاستكمالات الإضافية التي نشأت عن اللقاءات التالية، سواء من خلال الوساطة السودانية أو وساطة الاتحاد الإفريقي.

- إن نمط التفاوض على مستوى القمة تحت رعاية أمريكية ربما يقود الأطراف للتوصل للاتفاقية المنشودة حول سد النهضة، ليتم الاحتفال بتوقيعها بشكل ملائم، وأظن أن المقترح قد يَلقى رضى أمريكيًا لرعايتها ونجاحها النسبي من قبل في صياغة مسودة الاتفاق الذي كاد أن يكون نهائيًا لولا التعنت الإثيوبي.

- إن الانضباط والوعي الاستراتيجي والتماسك الداخلي، والحركة الإقليمية والدولية المتزنة، والإعلام الواعي؛ كلها أدوات مصرية فاعلة ستسهم في صياغة المخارج المتعلقة بملف سد النهضة، وهو الأهم على مائدة بحث مزدحمة وتحديات جسيمة كثر تهدد أمن مصر القومي في معظم الاتجاهات الاستراتيجية، وفي توقيت زمني مضطرب وبيئة غير مألوفة بسبب جائحة كورونا التي حجمت من قدرات التواصل والحركة والضغط الدولي المنشود، مع انكفاء الأطراف الأكثر تأثيرًا على داخلها، وهو ما خلّف مناخًا ربما رأته إثيوبيا مواتيًا لتمرير ما تصبو إليه دون مساءلة.

في الأخير، إن مصر عليها إيصال رسالتها بأن لكل تصرف كلفته، وأن الأساس هو تبادل المنافع أو الأضرار بنفس القدر، ويكون كلا الخيارين تبعًا لاختيار إثيوبيا. ورغم أن مصر فضلت الخيار الأول على الدوام في أن يكون الكل رابحًا، فهي مستعدة لبقاء الخيارات ما لم تجنح إثيوبيا للتوافق والسلام، وفرضت خيار المواجهة على الجميع.

فرص وتحديات

الدور المصري في إعادة إعمار ليبيا

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتصاعد أهمية إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا، خاصة بعد تشكيل الحكومة الليبية المؤقتة ومنحها الثقة من مجلس النواب في مارس الماضي. في هذا الإطار، دعمت مصر هذه الحكومة الجديدة، انطلاقًا من أن إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب لعشر سنوات ستسهم في تكريس الاستقرار في هذا البلد، الذي يمثل إحدى أولويات الأمن القومي المصري. ومن جانب آخر، ستعزز أواصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، والتي ظلت ممتدة لعقود على مستوى الاستثمارات المشتركة والعمالة المصرية في ليبيا.

مؤشرات التحرك

- حرصت الدولة المصرية على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع السلطة الليبية الجديدة. بدأ ذلك في زيارات وفد أمني مصري إلى طرابلس في ديسمبر 2020، ثم فبراير 2021. وفي الزيارتين تم بحث الإجراءات الأمنية اللازمة لتمهيد الطريق لعودة العمال المصريين، وإعادة فتح السفارة المصرية في العاصمة الليبية. كما أعرب الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي" في اتصالٍ هاتفي مع "عبدالحميد دبيبة"، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الليبية، عن استعداد مصر للمشاركة في مشروعات تنموية في ليبيا.

- أعلن اتحاد الغرف التجارية المصرية، في 3 مارس الماضي، عن إنشاء وحدة للتعامل مع مشروعات إعادة الإعمار في ليبيا، وتقديم المعلومات اللازمة للشركات المصرية. وأوضح الاتحاد أنه أجرى بالفعل اتصالات مع الغرف التجارية في ليبيا لتحديد أهم المنتجات التي يحتاجها السوق الليبي، وكذلك أبرز القطاعات التي يريد إعادة بنائها، والظروف التي تحتاجها الشركات للمشاركة في مجال إعادة الإعمار.

- أعلنت السفارة الليبية بالقاهرة، في 13 مارس الماضي، عن توصلها لاتفاق مع الدولة المصرية لتسهيل دخول العمالة المصرية إلى ليبيا، وتشكيل لجنة دائمة مشتركة تمثل وزارتي العمل في البلدين لمتابعة أوضاع العمالة المصرية. كما صرحت السفارة بالاتفاق مع الحكومة المصرية على ترتيب زيارة وفد فني منها إلى ليبيا، بهدف استكمال الترتيبات الفنية المتبقية للعمالة المصرية للمشاركة في مشروعات إعادة الإعمار.

- جرى الإعلان أيضًا في شهر مارس عن مباحثات بين وزارة القوى العاملة المصرية ونظيرتها من وزارة العمل الليبية تضمنت دراسة إمكانية مشاركة العمال المصريين في إعادة إعمار الدولة الليبية بعد خروجها من محنة الصراعات الداخلية. كما تضمنت إقامة نظام إلكتروني متكامل تحت إشراف الوزارتين لتحديد حجم ونوعية الاحتياجات الليبية خلال عمليات إعادة الإعمار المستهدفة. ونتج عن المباحثات أيضًا تشكيل لجنة فنية مشتركة لمعالجة الأمور المتعلقة بالنظام الإلكتروني المذكور بين مركزي معلومات الوزارتين، وكذلك لجنة عليا لمتابعة والإشراف على أحوال وظروف بيئة العمل للعمال المصريين.

- أعلن الاتحاد الوطني للعمال الليبيين في نفس يوم المباحثات عن إنشاء مركز معلومات عمالية مصري-ليبي للنقابة مكلف بتبادل وتوثيق المعلومات والأخبار المتعلقة بالحركات العمالية والنقابية في البلدين، مع إعطاء الأولوية للعمال المصريين في عملية إعادة بناء ليبيا. كذلك كشفت الغرفة الاقتصادية الليبية المصرية المشتركة عن بدء محادثات ليبية مصرية موازية عبر شركات خاصة لبحث سبل استغلال العمالة المصرية في المشروعات الليبية. إذ أعلنت الغرفة عن سعيها لعودة العمال المصريين في مختلف التخصصات، خاصة وأن ليبيا بحاجة إلى أكثر من مليوني عامل مصري لإعادة بناء مدنها المتضررة. وقدرت الغرفة الاستثمارات في قطاع إعادة الإعمار الليبي بنحو 100 مليار دولار.

- زار رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي ليبيا في أبريل الماضي برفقة وفد وزاري، حيث أكد حرص مصر على دعم كافة

المشروعات التنموية التي تخطط حكومة الوحدة الوطنية لتنفيذها في كل بقاع ليبيا، وناقش ملفات مشروعات البنية الأساسية، ومن بينها الطاقة والكهرباء، والبترول، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإسكان والمرافق، والتجارة والصناعة، إلى جانب الصحة. وتضمنت الزيارة التوقيع على 11 وثيقة لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مجالات مختلفة، منها التعاون الفني في مجال المواصلات والنقل، وتنفيذ مشروعات الطرق والبنية التحتية، والمجال الصحي، والقوى العاملة، والاستثمار في مجال الكهرباء، والربط الدولي للاتصالات، ورفع السعات الدولية في منظومة الألياف البصرية، والتدريب التقني وبناء القدرات.

فرص وتحديات

- تشكل التحركات المصرية للمشاركة في إعادة إعمار ليبيا فرصة متعددة الأوجه، حيث تدعم اقتصاد البلدين، وفي الوقت نفسه تعزز الدور الإقليمي المصري في استقرار ليبيا، ولا سيما في المرحلة الراهنة التي تتطلب توفير بيئة اقتصادية تحفز الليبيين على المضيّ بمسار السلام.

- تملك مصر ميزة نسبية في المنافسة على إعادة الإعمار لعدة أسباب، أولها ملاءمة العمال المصريين للعمل ببيئة العمل الليبية، حيث إن حاجز اللغة يُعتبر أحد أكبر معوقات استقدام العمال الأجانب مقارنة بالعامل المصري المتحدث للغة العربية، كما أن التقارب الثقافي واعتياد العمالة المصرية

على العمل داخل مدن ليبيا المختلفة على مدار عشرات السنين يعتبر محفزًا قويًا لأصحاب المشروعات والهيئات الحكومية الليبية في الاستعانة بالعامل المصري.

- يعضد تلك الفرص استعداد الحكومة الليبية الموحدة الجديدة لوضع تشريعات تساهم في إنجاح مشاريع إعادة الإعمار، واضعة الأولوية لما يساعد في تشغيل هذه المشاريع بسرعة وسهولة، خاصة مع حجم الأعمال والعمالة الضخم المطلوب. وهو ما يصب في مصلحة مصر وعمالها وشركاتها.

حيث إن تجاور البلدين بريًا سيوفر حتمًا من تكاليف النقل والسفر والاحتياجات اللوجيستية.

- مع ذلك، هنالك تحديات أمام مصر تتمثل في المنافسة الإقليمية والدولية على إعادة الإعمار، كما يبرز مثلًا مع تركيا التي تسعى لتوظيف تواجدها الأمني والعسكري والاتفاقات المثيرة للجدل مع حكومة الوفاق السابقة للاستفادة من فرص إعادة الإعمار في غرب ليبيا خاصة. حيث كثف رجال الأعمال الأتراك وشركاتهم زيارتهم إلى طرابلس ومصراتة، كما وقّعت حكومة الدبيبة مذكرات تفاهم مع أنقرة في مجال التشييد والكهرباء وغيرها، بل إن مجموعة كارانفيل التركية للإنشاءات نجحت في الحصول على حقوق إنشاء أكبر منشأة خرسانية في مدينة مصراتة.

- ثمة تحدٍّ آخر يتعلق بتنظيم الإجراءات الأمنية المطلوبة لتوفير الحماية اللازمة لعملية إعادة الإعمار والمشروعات، خاصة بالمنطقة الغربية. إذ لا يزال هناك انتشار ملحوظ للمليشيات المسلحة بتلك المنطقة، والتي لم يتم تفكيكها بسبب جمود الملف الأمني. وسيتطلب تفكيك هذه المليشيات المزيد من الوقت الذي سيختلف حسب أحجام انتشارها وقدراتها التسليحية.

- يظل أنه في حال استمرار مسار الاستقرار الراهن في ليبيا، فمن المتوقع أن تنجح الدولة المصرية في المساهمة الفعالة في إعادة إعمار ليبيا. ومع ذلك، ربما يكون بدء أنشطة إعادة الإعمار من الجانب المصري أكبر في المنطقة الشرقية في ظل السيطرة الأمنية التي يفرضها الجيش الوطني الليبي.

كيف يفكر العالم؟

1

البصمة الكربونية..
هل ينجح التعاون لمعالجة تغير المناخ؟

تشغل قضية التغير المناخي وما يرتبط بها من جهود للحدّ من انبعاثات الكربون، حيزًا واسعًا من الاهتمام الدولي، نظرًا لتداعياتها على حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة صحية آمنة خالية من التهديدات المناخية. لذلك، يسعى نشطاء المناخ إلى الضغط على الحكومات للتخفيض التدريجي للانبعاثات الكربونية وصولًا إلى الهدف الأسمى، وهو عالم خالٍ من الكربون. في هذا الإطار، اهتمت مراكز الفكر العالمية بتحليل قضية البصمة الكربونية، وهو مصطلح أطلق لأول مرة في تسعينيات القرن العشرين. ويُقصد به مؤشر لإجمالي انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة اليومية.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

البصمة الكربونية..

هل ينجح التعاون لمعالجة تغير المناخ؟

* نيرمين سعيد * نوران عوضين
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشغل قضية التغير المناخي وما يرتبط بها من جهود للحدّ من انبعاثات الكربون، حيزًا واسعًا من الاهتمام الدولي، نظرًا لتداعياتها على حقوق الأجيال القادمة في العيش في بيئة صحية آمنة خالية من التهديدات المناخية. لذلك، يسعى نشطاء المناخ إلى الضغط على الحكومات للتخفيض التدريجي للانبعاثات الكربونية وصولًا إلى الهدف الأسمى، وهو عالم خالٍ من الكربون. في هذا الإطار، اهتمت مراكز الفكر العالمية بتحليل قضية البصمة الكربونية، وهو مصطلح أطلق لأول مرة في تسعينيات القرن العشرين. ويُقصد به مؤشر لإجمالي انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي بسبب الأنشطة اليومية.

الحد من انبعاثات الكربون

- جادل "كيمال ديرفيس" و"سياستيان ستراوس" في مقالهما المعنون "مفارقة إزالة الكربون " بأن المناقشات ذات الصلة بتغير المناخ تحوي رسالتين متناقضتين؛ أولهما أنه من المستحيل إزالة الكربون بشكل كامل وبسرعة كافية للحد من الاحترار العالمي في هذا القرن إلى ما دون درجتين مئويتين، ثانيهما أن الخفض السريع للكربون أمر لا مفر منه. ولا شك أن تحقيق اقتصاد عالمي خالٍ من الكربون بحلول عام 2050 أمر ممكن تقنيًا واقتصاديًا باستخدام التقنيات الحالية والناشئة، لكنه يتطلب تحولات جذرية في سلوك الدول وتدخلات سياسية ضخمة، بما في ذلك درجة من التعاون الدولي يصعب تحقيقها. وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي الأسرع يمكن أن يخفف بعض الحواجز الاجتماعية والسياسية أمام العمل المناخي، فإن مثل تلك الابتكارات وحدها لن تخفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر.

- وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، فإن وضع حدٍّ للاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية سيتطلب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45٪ من مستويات عام 2010 بحلول عام 2030، وإلى الصفر بحلول عام 2050. ولا يمثل قطع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سوى جزءٍ من المهمة، إذ يجب على العالم أيضًا أن يقلل بشكل كبير من انبعاث الملوثات المناخية قصيرة العمر مثل الميثان، من أجل تحقيق انخفاض كبير في احترار القطب الشمالي وذوبان الجليد الدائم.

- يتمثل أحد أسباب عدم كفاية الإجراءات المناخية حتى الآن في أن التحول إلى الكهرباء والنقل الخالي من الكربون يستلزم تكاليف أولية، فيما ينصرف السبب الآخر إلى ما سينتجه التحول الأخضر من آثار توزيعية كبيرة داخل البلدان وعبرها. فعلى المستوى الوطني، سيتم إنشاء ملايين الوظائف الجديدة وإن خسر -في المقابل- ملايين آخرين وظائفهم، وبالتالي قد يتجهون إلى إبطاء عملية الانتقال ما لم يتم تعويضهم بشكل مناسب.

- فيما جادل "ستيفين نايمولي" في تقريره المعنون "سلسلة حلول المناخ: حلول إزالة ثاني أكسيد الكربون " بأنه كلما طالت مدة تقليل الانبعاثات، زادت الحاجة إلى إزالة ثاني أكسيد الكربون. ومن ثمّ، تقدر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن المستقبل الذي يتسم بانخفاض الطلب على الطاقة والتحول السريع إلى الوقود الخالي من الكربون يمكن أن يتطلب إزالة ما متوسطه 1.25 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2100، في حين أن المستقبل المعتمد على الوقود الأحفوري قد يتطلب زيادة تصل إلى 20 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون الذي تمت إزالته كل عام بحلول منتصف القرن وما بعده.

- على عكس التقنيات والاستثمارات الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، لا تهدف عملية إزالة الكربون إلى وقف الانبعاثات من الدخول إلى الغلاف الجوي ولكن إزالتها من الجو أيضًا. ولا يتم تقييم تلك التقنيات حاليًا نظرًا لابتعادها عن منطق الجدوى الاقتصادية. لذا، اقترح البعض معاملة إزالة الكربون على أنها منفعة عامة لا ينبغي الحكم على نجاحها من خلال قدراتها التنافسية الاقتصادية. إذ تشمل الأساليب العملية

لإزالة الكربون مجموعة من التقنيات والحلول، ولكن لكل منها تحديات تقنية واقتصادية وسياسية خاصة، ولا يزال بعضها يتطلب البحث والتطوير لتقييم الفعالية، بل وتثقيف الجمهور في المقام الأول. ويَخلُص التقرير إلى أنه بالنظر إلى المسار العالمي لانبعاثات الغازات الدفيئة ومدى السرعة التي يجب أن تتراجع بها لتحقيق الأهداف المناخية، سيكون إزالة الكربون ضروريًا بشرط البحث والتطوير لخفض تكاليف الحلول التكنولوجية والهجينة بمساعدة التمويل العام.

الجهود الأمريكية

- يتحمل 10% من سكان العالم الأكثر ثراء المسئولية عن 52% من انبعاثات الكربون التراكمية. كما يتحمل 1% من سكان العالم الأكثر غنى المسئولية عن 15% من انبعاثات الكربون خلال الخمسة والعشرين عامًا الماضية. بالمقابل، فإن 50% الأفقر في سكان العالم مسئولون فقط عن 7% من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون التراكمي العالمي و4% من ميزانية الكربون العالمية. في هذا الإطار، وفي أول 100 يوم له، تبنى الرئيس الأمريكي "جو بايدن" نهجًا شاملًا للحكومة، وأعاد الانضمام إلى اتفاقية باريس، وضم خبراء المناخ في إدارته. وهو ما تناولته كل "ربيكا بيترز" و"أنتوني فورجات" في المقال المنشور على موقع "تشاتام هاوس". وبحسب المقال، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى تصحيح ثلاثة أشياء هي: مدى التزامها بالعمل على المستوى الفيدرالي لتغيير سياساتها على المدى الطويل، والتحقق من استدامة العلاقات عبر الأطلسي مع توسيع الشراكات، وإدارة ديناميكيات التعاون والمنافسة بمهارة مع الصين.

- أعلن "بايدن" عن المساهمات الجديدة لعام 2030، ووضع خطة مفصلة لتدابير التخفيف المحلية، لتشمل: خفض غازات الاحتباس الحراري إلى ما دون مستويات 2005 بنسبة 50-52% بحلول عام 2030. وقد احتل تغير المناخ مركزًا متقدمًا بين قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. لكن لكي تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها الأوسع نطاقًا، فإنها بحاجة إلى توسيع نطاق شراكاتها بما يتجاوز الأوروبيين. فهناك حاجة ماسّة للولايات المتحدة لتعزيز موقعها في دبلوماسية المناخ مع كلٍّ من البلدان المتقدمة والنامية. الأهم من ذلك، أن تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات الكربون للانبعاثات سريعة النمو من البلدان النامية مثل الهند سيتطلب مزيدًا من الانخفاضات في الأسعار. وبالتالي، فإن الابتكار في التكنولوجيا الخضراء والتمويل الأخضر سيوفر مسارات للحكومات لتحقيق التقدم، وفي حين أن المخاوف بشأن الملكية الفكرية والميزة التنافسية قد تدفع بعقلية "الفائز يأخذ كل شيء"؛ فإن السباق نحو القمة يمكن تحقيقه بشكل أفضل من خلال التنسيق الحكومي وتأمين الشراكات التجارية.

- في هذا السياق، يشير التقرير إلى أن التجارة تلعب دورًا رئيسيًا في دفع الاستثمار ونقل السلع والخدمات الخضراء حول العالم لجعلها أكثر سهولة. في ضوء ذلك، اقترح الاتحاد الأوروبي آلية تعديل حدود الكربون بوصفه حجر الزاوية في الصفقة الأوروبية الخضراء للمساعدة في معالجة "تسرب الكربون"، حيث تنقل الشركات الصناعية إنتاجها إلى البلدان ذات معايير الانبعاثات الأقل صرامة. وقد تناول التقرير أيضًا ديناميكية المنافسة أو التعاون الثنائي مع الصين، والتي تمثل أكثر من ربع الانبعاثات العالمية، حيث يجب أن تبرز الأهداف المناخية بشكل بارز في قائمة الأولويات المشتركة بين الولايات المتحدة والصين.

- في إطار متصل، نشر موقع مركز التقدم الأمريكي تقريرًا للكاتب "تريفور هيجن" ليركز على جهود "بايدن" والكونجرس التشريعية التي تتضمن استثمارات تاريخية لتوفير مناخ مستقر، مع توفير قدر مناسب من العدالة للمجتمعات الملوّنة المثقلة بالتلوث. حيث تتضمن رؤية الرئيس تخصيص 2.3 تريليون دولار في الإنفاق الفيدرالي المباشر وبعض الحوافز الضريبية الطموحة للطاقة النظيفة، مما قد يغير مسار الاحتباس الحراري بشكل كبير، ويضع الولايات المتحدة على الطريق نحو مستقبل نظيف بنسبة 100% بحلول منتصف القرن.

- تُعتبر المقترحات الضريبية لقطاع الطاقة من أهم المجالات التي يدعمها الرئيس الأمريكي. بالإضافة إلى مقترحات الإنفاق المباشر وكفاءة الطاقة ومعيار الكهرباء النظيفة الذي يتحرك نحو طاقة خالية من التلوث الكربوني بنسبة 100% بحلول عام 2035. إن هذا النوع من حزم الحوافز الضريبية كاملة القيمة من شأنه أن يحول قطاع الطاقة في غضون 10 سنوات، ويحد من تلوث الهواء، لا سيما من ثاني أكسيد الكبريت بنسبة تصل إلى 84% في خمس سنوات فقط، وخفض ثاني أكسيد الكربون إلى 76% دون مستويات عام 2005 خلال عقد من الزمن.

أهمية التعاون العالمي

- توضّح دراسة بعنوان "التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجال المناخ والطاقة " أن النهج التعاوني الدولي لمعالجة تغير المناخ مهترئ، خاصة بين القوى الاقتصادية العظمى الثلاث: الصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. فقد كان ثلاثتهم الأطراف الأكثر أهمية في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ليس فقط بسبب انبعاثاتهم التاريخية والحالية، ولكن بسبب قوتهم الجيوسياسية أيضًا. وحتى مع وجود إدارة أمريكية جديدة ذات أجندة مناخية طموحة، فمن المرجح تراجع التعاون الدولي وتأجج المنافسة. إن أوضح علامة على هذا التحول هو ضرائب الاستيراد على محتوى الكربون للسلع التي تدخل الاتحاد الأوروبي. فسيختبر هذا مستوى الدعم السياسي داخل الاتحاد الأوروبي والمعارضة من الدول الأخرى، فضلًا عن قدرة الاتحاد الأوروبي على التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ تدابير بناء الثقة، خاصة فيما يتعلق بقواعد منظمة التجارة العالمية.

- وعليه، يدرس "بايدن" فرض ضرائب مماثلة على واردات الكربون للولايات المتحدة؛ فمن المعروف أن الآليات الجديدة التي تؤثر على التجارة العالمية صعبة التطبيق، وهي حساسة للغاية من الناحية السياسية؛ وبالتالي تتراجع فرص تنفيذها الفعال على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن مجرد التفكير بجدية في ضرائب استيراد الكربون يمكن أن يحفز الشركاء التجاريين على تعزيز تعهداتهم الدولية التعاونية والعمل المناخي المحلي. فلا شك أن سياسات الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة هي سياسات طويلة الأجل، وتتطلب اتساقًا واستقرارًا. لقد حقق الاتحاد الأوروبي ذلك عبر اللجان الأوروبية المتعاقبة، ما أدى به إلى قيادة العالم في نشر تقنيات الحد من انبعاث الكربون. بالمثل، عالجت الصين -من خلال دورة التخطيط الخمسية- قضايا البيئة وتغير المناخ، بيد أن معالجتها تتبع أولويات اجتماعية واقتصادية أخرى للحكومة الصينية. أما في الولايات المتحدة، يظل تغير المناخ قضية حزبية، حيث تدفع الإدارات الديمقراطية سياسات المناخ إلى الأمام كي يتم إبطاؤها أو عكسها من قبل الجمهوريين.

- اتصالًا بالدور الأمريكي العالمي إزاء قضية المناخ، أوضح تقرير بعنوان "كيف يمكن للولايات المتحدة أن تعود إلى قيادة مناخية ذات مصداقية " أن غياب الولايات المتحدة عن مجتمع المناخ العالمي خلال إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" (بما في ذلك: مفاوضات المناخ العالمية، والجهود الدولية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري) ترك فجوة كبيرة في القيادة والمصداقية الدوليين.

- **وبحسب التقرير،** لا بد من إعادة تأسيس القيادة الأمريكية في مجال المناخ من خلال تعهدات طموحة بمساعدة الدول الأخرى في خفض انبعاثاتها. ولدى الولايات المتحدة أيضًا فرصة للقيادة من خلال دورها في القطاع المالي العالمي، ويمكنها تشجيع الاستثمار الداعم للبيئة من خلال الكشف عن مخاطر المناخ، ودعم الجهود العالمية لتمويل الحدّ من الانبعاثات والتكيف مع المناخ في البلدان النامية.

في النهاية، من غير المتوقع أن يخفت الاهتمام الدولي بقضية تحييد الكربون، ليس فقط بسبب وجود إرادة سياسية عالمية، ولكن بسبب الوعي الشعبي بأهمية القضية أيضًا. إذ يلعب نشطاء المناخ دورًا جوهريًا في إبقاء هذا الوعي قائمًا. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى تعزيز وعي الأفراد على مستوى العالم، ولا سيما في الدول النامية التي ترى في سياسات تحييد الكربون تقييدًا لحقها في التنمية، الأمر الذي يتطلب من المعنيين، سواء من القادة السياسيين العالميين أو المنظمات المناخية أو النشطاء، الأخذ في الاعتبار مدى ملاءمة خطط التحول الاقتصادي والصناعي لإمكانات وقدرات تلك الدول.

الهوامش

1. Kemal Derviş, Sebastian Strauss, The Decarbonization Paradox, Brookings Institute, February 18, 2021, Available at: https://cutt.ly/rbk7pc7

2. Stephen Naimoli, Climate Solutions Series: Carbon Dioxide Removal Solutions, Center for Strategic and International Studies (CSIS), February 16, 2021, Available at: https://cutt.ly/6bk7j9A

3. Rebecca Peters, Antony Froggatt, Biden's Summit on Climate, Chatham House, April 24, 2021, Available at: https://cutt.ly/Dbk7vdn

4. Trevor Higgins, The United States Must Lead on Clean Energy Investment, Center for American Progress, March 31, 2021, Available at: https://cutt.ly/Qbk7WhO

5. Antony Froggatt, Daniel Quiggin, China, EU and US Cooperation on Climate and Energy, Chatham House, March 29, 2021, Available at: https://cutt.ly/wbk7N55

6. Nathan Hultman, Samantha Gross, How the United States Can Return to Credible Climate Leadership, Brookings Institute, March 1, 2021, Available at: https://cutt.ly/Tbk5reF

بيانات وإحصائيات

1

مصـــر
على مؤشر القوة العسكرية 2021

تقدم GlobalFirepower (GFP) منذ 2006 تصنيف للقدرات المحتملة لـ 140 قـوة عسـكرية، علـى صنـع الحـرب فـي البـر والبحـر والجـو، ويقـوم التحليـل علـى البيانـات المتعلقـة بالقـوة البشـرية العسـكرية، والمعـدات (الجويـة، البريـة، والبحريـة)، والمـوارد الطبيعيـة، والتمويـل، والجغرافيـا، لـكل دولـة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

مصر على مؤشر القوة العسكرية 2021

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقدم GlobalFirepower (GFP) منذ 2006 تصنيف للقدرات المحتملة لـ 140 قوة عسكرية، على صنع الحرب في البر والبحر والجو، ويقوم التحليل على البيانات المتعلقة بالقوة البشرية العسكرية، والمعدات (الجوية، البرية، والبحرية)، والموارد الطبيعية، والتمويل، والجغرافيا، لكل دولة.

ترتيب وقيمة مؤشر القوة العسكرية لعدد من الدول عام 2021

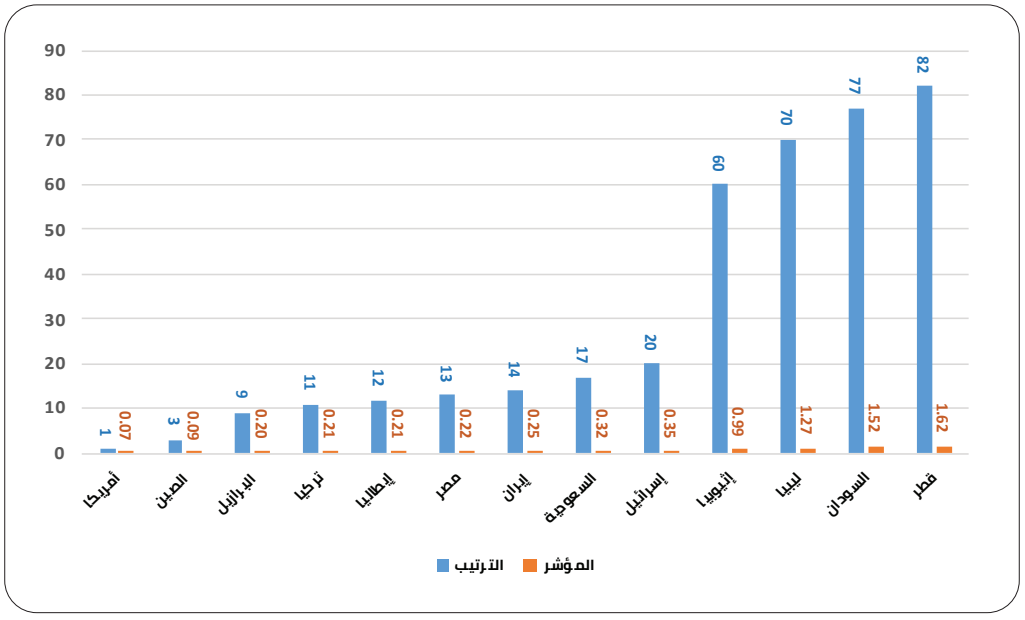

الترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور القوة البشرية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

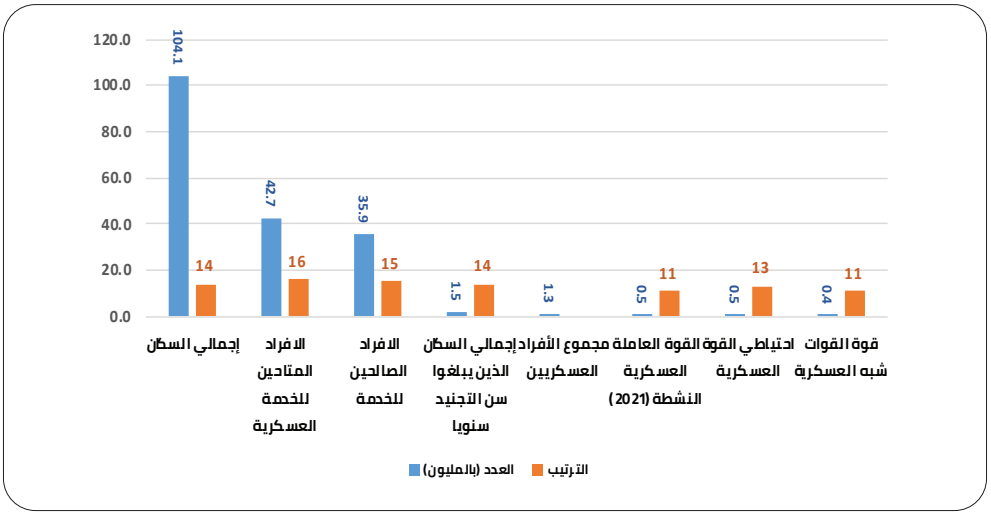

ترتيب وقيمة مقياس عدد الأفراد الصالحين للخدمة العسكرية لعدد من الدول عام 2021

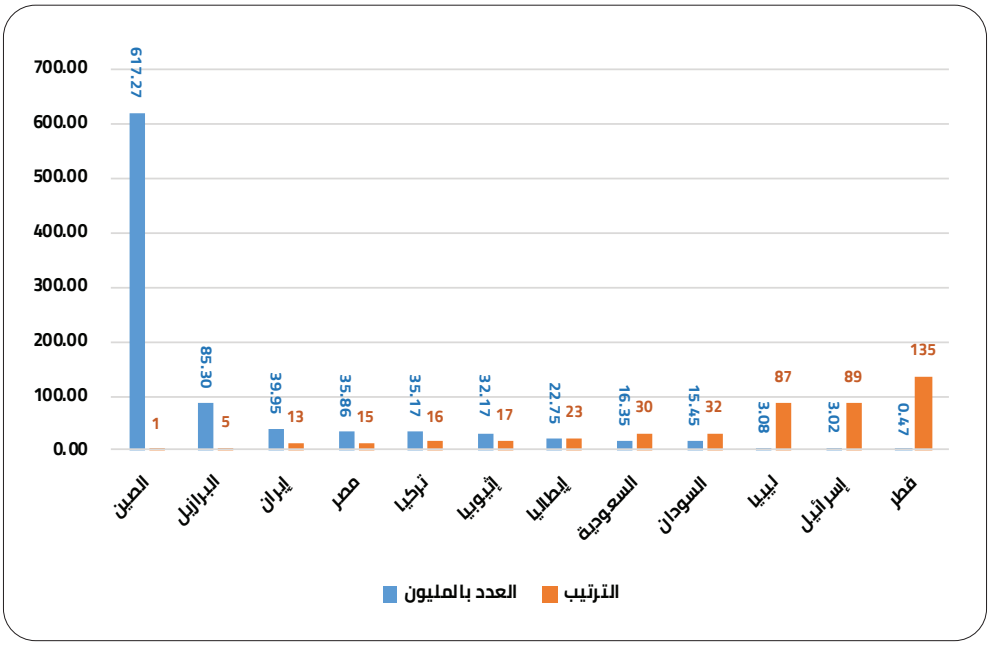

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور القوات الجوية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

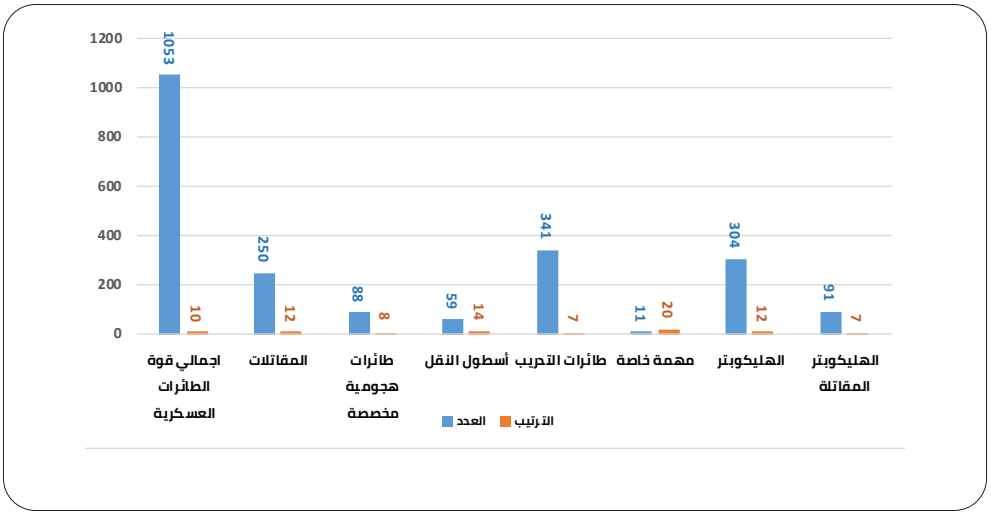

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الطيران العسكري لعدد من الدول عام 2021

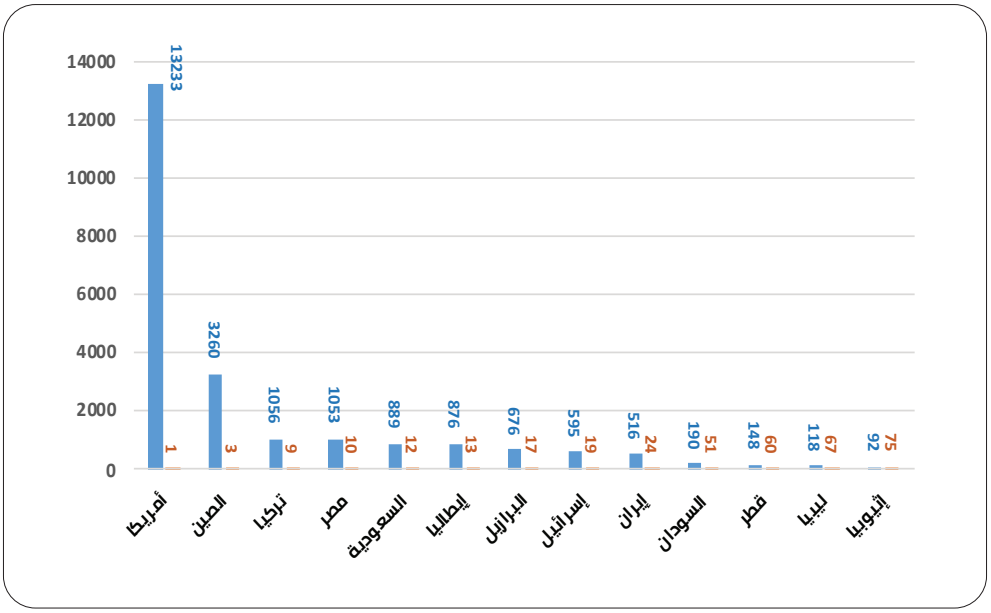

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور القوات البرية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

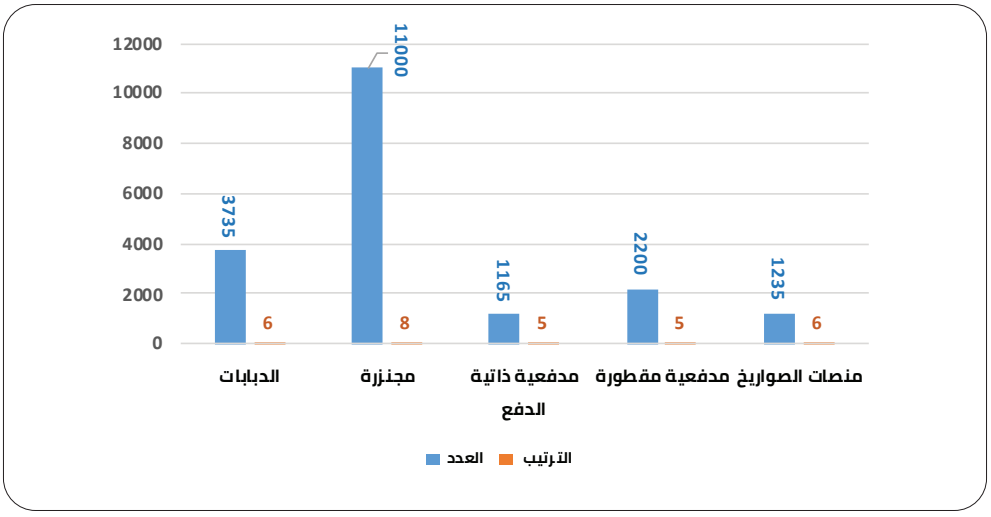

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي منصات الصواريخ لعدد من الدول عام 2021

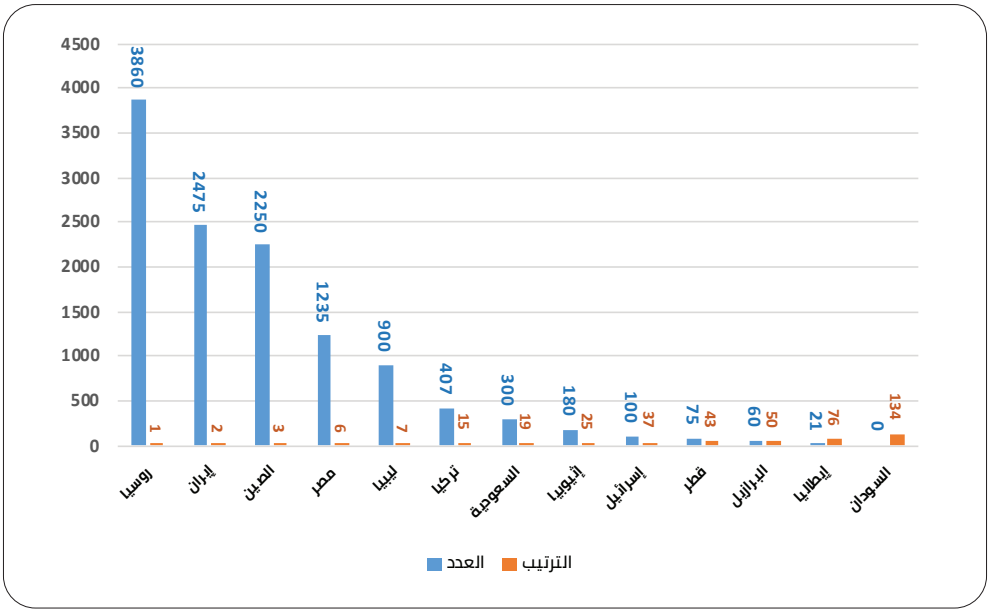

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور القوات البحرية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

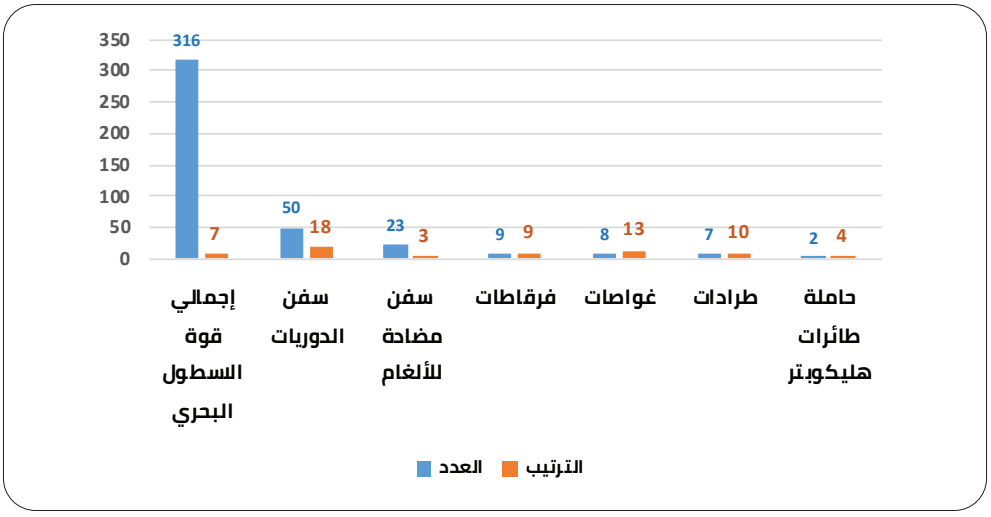

ترتيب وقيمة مقياس إجمالي قوة الأسطول البحري لعدد من الدول عام 2021

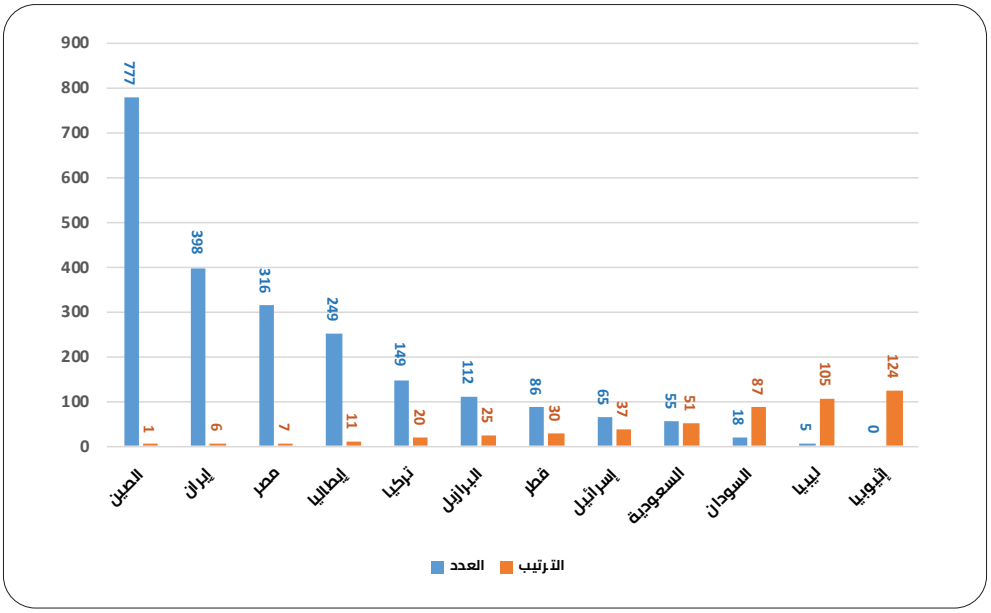

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور الموارد الطبيعية بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

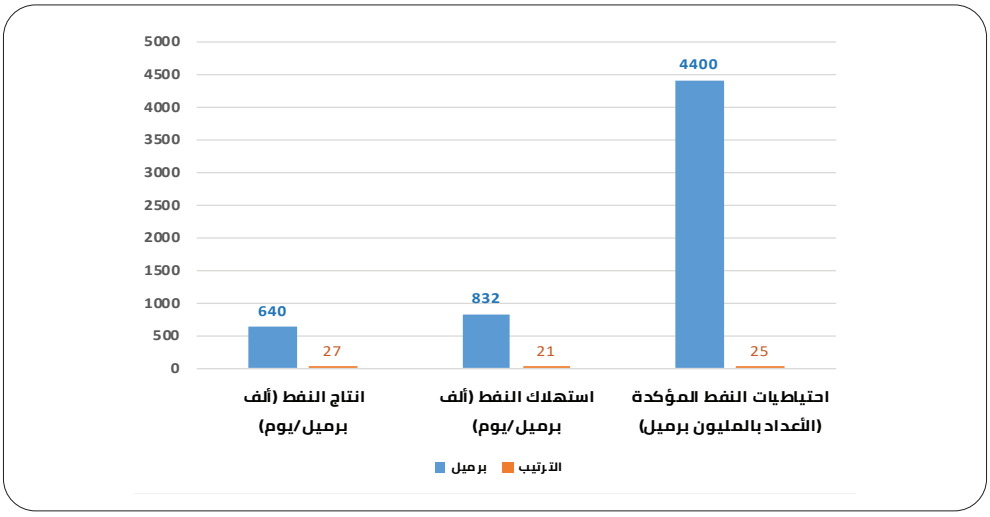

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور اللوجستيات بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

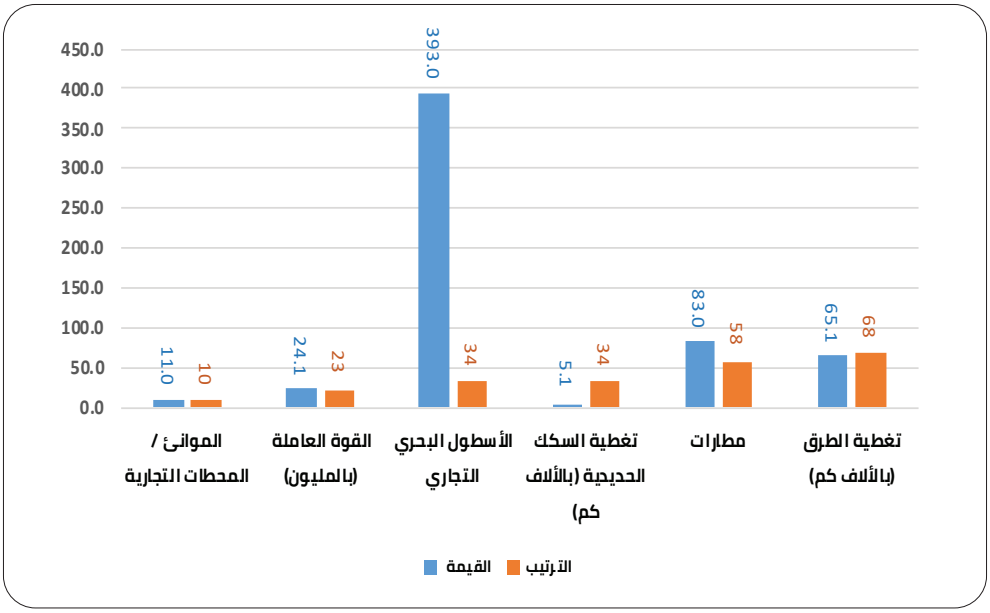

- **تغطية الطرق:** تشير إلى أطوال الطرق الصالحة للاستخدام، وتشير إلى نضج البنية التحتية بالدولة والضرورية لعمليات التعبئة أثناء الحروب.
- **تغطية السكك الحديدية:** تشير إلى أطوال السكك الحديدية بالدولة ومدى توافر الوصول المطلوب للمناطق الاستراتيجية لنقل المعدات والإمدادات الثقيلة جدًا.

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور التمويل بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

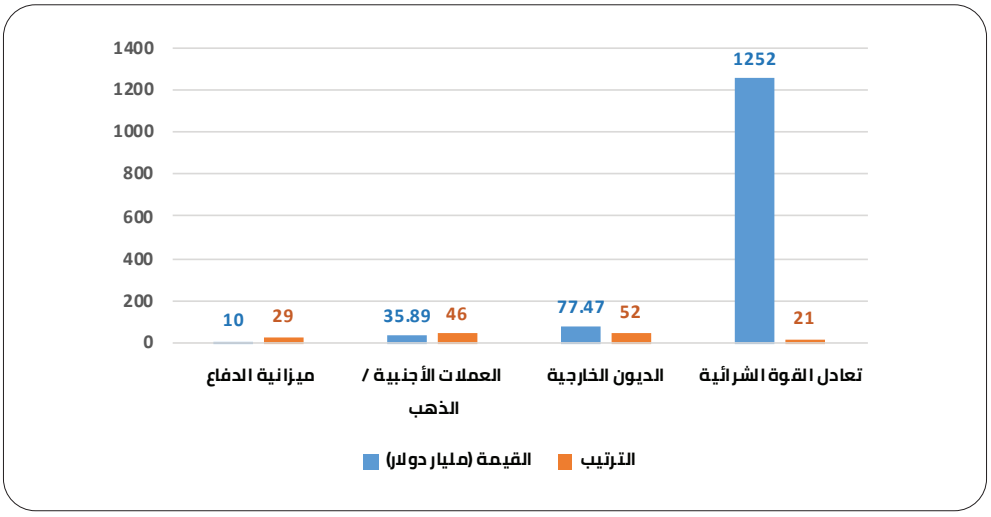

- **تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) :** بمثابة عامل تعديل اقتصادي لتلبية أسعار الصرف بين البلدان فيما يتعلق بتبادل السلع المماثلة.

ترتيب وقيمة المؤشر بالنسبة لمصر على المقاييس الفرعية
لمحور الجغرافيا بمؤشر القوة العسكرية العالمي 2021

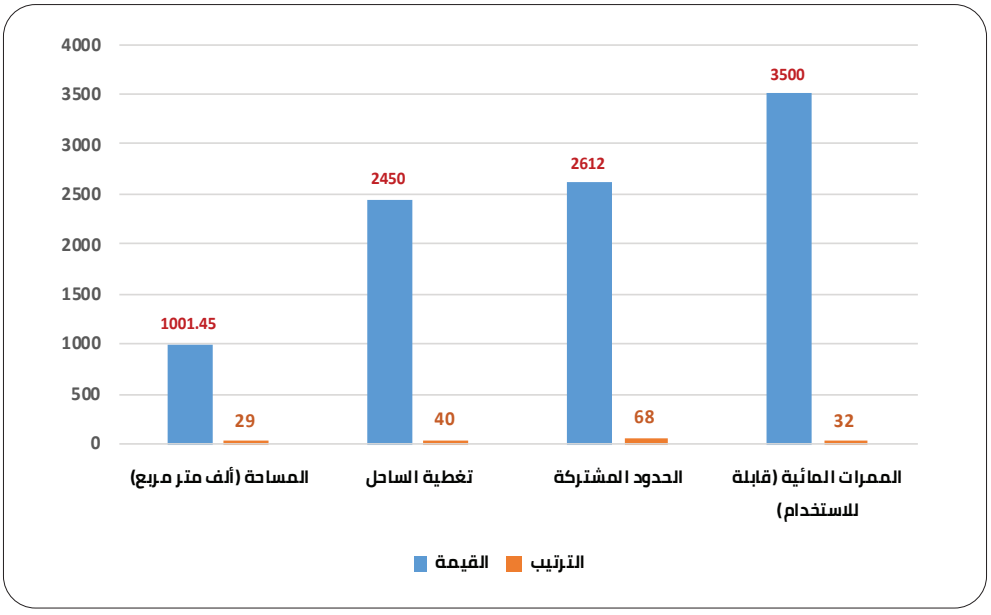

- **تغطية الساحل:** هو إجمالي طول السواحل المطلة على مصادر المياه العميقة والمفتوحة.
- **الممرات المائية:** إجمالي المسافة المتاحة لممرات المياه الصالحة للاستخدام كطرق داخلية، حال تعطل الطرق البرية والسكك الحديدية، وغالبًا ما تستخدم هذه الممرات في التجارة في أوقات السلم.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo